BMCE BANK OF AFRICA
البنك المغربي للتجارة الخارجية لإفريقيا

ملخص بيان المعلومات

إصدار سندات تابعية لأجل لا محدود مع آليات لامتصاص الخسائر وإلغاء أداء القسيمات

المبلغ الإجمالي للإصدار: 1 000 000 000 درهم

	الشطر "A" (سندات قابلة للمراجعة كل10سنوات - غير مدرجة)	الشطر "B" (سندات قابلة للمراجعة سنويا -غير مدرجة)
الحد الأقصى	1 000 000 000درهم	
عدد السندات	10 000سند تابعي لأجل لا محدود	
القيمةالاسمية	100 000 درهم	
قابلية تداول السندات	**بالتراضي** **(خاص حصريا بالمستثمرين المؤهلين الخاضعين للقانونالمغربي)**	
سعر الفائدة	قابل للمراجعة كل عشر سنوات، بالنسبة للعشر سنوات الأولى، يحدد سعر الفائدة بالرجوع إلى منحنى أسعار الفائدة المرجعية في السوق الثانوية لسندات الخزينة لأجل عشر سنوات كما يصدره بنك المغرب بتاريخ 16 يونيو 2017 تضاف إليها علاوة المخاطرة.	قابل للمراجعة سنويا، بالنسبة للسنة الأولى، يحدد سعر الفائدة بالرجوع إلى سعر الفائدةالكامل لأجل 52 أسبوعا والمحدد اعتمادا على منحنى أسعار الفائدة المرجعية في السوق الثانوية لسندات الخزينة ، كمايصدره بنك المغرب بتاريخ16 يونيو2017 تضاف إليها علاوة المخاطرة.
علاوة المخاطرة	بين 325و 375 نقطة أساس	بين 300 و325نقطة أساس
تسديد الأصل	خاضع لموافقة بنك المغرب ويتم بشكل خطي لمدة أدناها خمس سنوات بعد السنة الخامسة	
ضمان التسديد	لا يشكل هذا الإصدار موضوع أي ضمان خاص	
الأجل	لا محدود، مع إمكانية تسديد مسبق ابتداء من السنة الخامسة، بمبادرة من المقترض وحده، مع مراعاة أجل مسبق أدناه خمس سنوات وبعد موافقة بنك المغرب	
طريقة التخصيص	على الطريقة الفرنسية	

فترة الاكتتاب: من 19 يونيو 2017 إلى 21 يونيو 2017

يقتصر الاكتتاب في هذه السندات وكذا تداولها في السوق الثانوية على المستثمرين المؤهلين الخاضعين للقانون المغربي كما تم تحديدهم في بيان المعلومات

الهيئة الممركزة والمكلفة بالتوظيف	الهيئة الاستشارية
BMCE BANK OF AFRICA البنك المغربي للتجارة الخارجية لإفريقيا	BMCE CAPITAL CONSEIL

تأشيرة الهيئة المغربية لسوق الرساميل

طبقا لأحكام منشور الهيئة المغربية لسوق الرساميل، القاضي بتطبيق المادة 14 من الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 212 -93 -1والصادر في 21 شتنبر 1993 كما تم تعديله وتتميمه، قامت الهيئة المغربية لسوق الرساميل بالتأشير على أصل هذا البيان الخاص بالمعلومات بتاريخ 9 يونيـــو 2017 تحت المرجع VI/EM/013/2017 .

تنبيه

قامت الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتاريخ 9 يونيو 2017 بالتأشير على البيان الخاص بالمعلومات الخاص بإصدار سندات تابعية لأجل لا محدود للبنك المغربي للتجارة الخارجية لإفريقيا.

يوضع بيان المعلومات رهن تصرف العموم في المقر الرئيسي للبنك.

كما يوضع بيان المعلومات رهن إشارة العموم بالموقع الإلكتروني للهيئة المغربية لسوق الرساميل **(www.ammc.ma)** .

I. تقديم العملية

يخضع إصدار السندات موضوع هذا البيان للمعلومات لمقتضيات الظهير رقم *1-14-193* الصادر في فاتح ربيع الأول *1436* القاضي بتنفيذ القانون *12-103* المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات *1993* والقانون *95-17* المتعلق بشركات المساهمة كما تم تغييره وتتميمه ومنشور بنك المغرب رقم *14/G/2013* المتعلق بحساب الأموال الذاتية التنظيمية لمؤسسات الائتمان (لاسيما المادة *20* المتعلقة بادوات الأموال الذاتية التنظيمية) ومنشور الهيئة المغربية لسوق الرساميل.

I. الإطار التنظيمي للعملية

قرر مجلس الإدارة المنعقد يوم *27* مارس *2017*بأن يطلب من الجمعية العامة العادية للمساهمين الترخيص بإصدار اقتراض للسندات التابعية لأجل لا محدود بمبلغ إجمالي قدره مليار وأربعمئة مليون درهم (1.400.000.000درهم) .

إن الجمعية العامة العادية المنعقدة يوم *23* ماي *2017*و بعد استماعها لتقرير مجلس الإدارة ، رخصت لهذا الأخير للقيام بإصدار واحد أو عدة إصدارات لسندات تابعية لأجل لا محدود مع بنود لامتصاص الخسائر تخضع لمقتضيات المواد من 292إلى 315من القانون *95-17* المتعلق بشركات المساهمة كما تم تغييره وتتميمه ومنشور بنك المغرب رقم *14/G/2013* (لاسيما المادة *20*المتعلقة بأدوات الأموال الذاتية الإضافية) مع وضع حد أقصى قدره مليار وأربعمئة مليون درهم (*1.400.000.000*درهم) .

وسيتم إنجاز الإصدار أو الإصدارات المرخص بها عن طريق طلب عمومي للادخار ؛ في شطر واحد أو عدة أشطر وداخل أجل اقصاه خمس *(5)* سنوات.

ويمكن أن يقتصر مبلغ اقتراض السندات التابعية على المبلغ المكتتب من طرف المستثمرين مع احترام مقتضيات المادة 298من القانون *95-17* المتعلق بشركات المساهمة .

وفوضت الجمعية العامة العادية، بمقتضى المادة 294من القانون *95-17* المتعلق بشركات المساهمة كما تم تغييره وتتميمه لمجلس الإدارة جميع السلط للقيام بما يلي :

- التقرير بشان إصدار أو إصدارات السندات التابعية المرخص بها وتحديد كيفياتها وطبيعتها النهائية.
- التنفيذ النهائي لإصدار أو إصدارات السندات التابعية المرخص بها
- وبصفة عامة، اتخاذ جميع التدابير اللازمة، وفق الشروط القانونية والتنظيمية الجاري بها العمل.

وبتاريخ 8 يونيو *2017* وبمقتضى السلط المفوضة له من طرف الجمعية العامة العادية المنعقدة يوم *23* ماي *2017*، قرر مجلس الإدارة إجراء إصدار للسندات التابعية لأجل لا محدود، بمبلغ مليار درهم (*1 000 000 000* درهم) والذي يمثل جزءا من الغلاف الإجمالي المرخص به من طرف الجمعية العامة العادية المنعقدة يوم *23* ماي *2017* .

وقررت الجمعية العامة العادية بأن مبلغ اقتراض السندات التابعية لأجل لا محدود يمكن أن يقتصر على المبلغ المكتتب من طرف المستثمرين مع احترام مقتضيات المادة 298من القانون *95-17* المتعلق بشركات المساهمة .

ويتم تفصيل كيفيات العملية كما قررها مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 8 يونيو *2017* في هذا البيان للمعلومات.

ويعرض الجدول التالي الترخيص بإصدار سندات تابعية وكذا المبالغ التي يمكن رفعها من طرف البنك المغربي للتجارة الخارجية لإفريقيا برسم هذا الإصدار :

Source : BMCE Bank of Africa

الجمعية العامة العادية التي رخصت بالعملية	الترخيص	الجزء المستهلك	الباقي
الجمعية العامة العادية المنعقدة يوم 23 ماي 2017	1,4 مليار درهم	-	-
إصدار يونيو 2017	-	1,0 مليار درهم	0,4 مليار درهم

II. أهداف العملية

ومن خلال هذه العملية، يروم البنك المغربي للتجارة الخارجية لإفريقيا تحديد الأهداف التالية :

- تعزيز الأموال الذاتية التنظيمية وبالتالي تعزيز نسبة الأموال الذاتية من الفئة 1 ونسبة ملاءة البنك المغربي للتجارة الخارجية لإفريقيا ؛
- تمويل العمليات الاعتيادية المتعلقة بممارسة نشاط البنك المغربي للتجارة الخارجية لإفريقيا ؛
- تمويل التطور الدولي للبنك المغربي للتجارة الخارجية لإفريقيا ؛
- دعم مخطط التنمية سواء في المغرب أو أوروبا أو إفريقيا جنوب الصحراء.

طبقا لمنشور بنك المغرب رقم 14/G/2013 المتعلق بحساب الأموال الذاتية التنظيمية لمؤسسات الائتمان، سيتم تصنيف الأموال المحصل عليها من خلال هذا الإصدار ضمن الأموال الذاتية التنظيمية من الفئة 1 .

III. بنية العرض

يعتزم البنك المغربي للتجارة الخارجية لإفريقيا إصدار 10 000 سند تابعي لأجل لا محدود بقيمة إسمية تبلغ 100 000 درهم. ويصل المبلغ الإجمالي للعملية إلى مليار درهم (*1 000 000 000* درهم) درهم، موزعا كما يلي :

- الشطر "A" يضم سندات لأجل لامحدود بسعر فائدة قابل للمراجعة كل 10 سنوات وغير مدرجة في بورصة الدارالبيضاء، وبسقف قدره *1 000 000 000* درهم وقيمة إسمية تبلغ 100 000 درهم.
- الشطر "B" يضم سندات لأجل لامحدود بسعر فائدة قابل للمراجعة سنويا وغير مدرجة في بورصة الدارالبيضاء، وبسقف قدره *1 000 000 000* درهم وقيمة إسمية تبلغ 100 000 درهم.

وفي جميع الأحوال، لا ينبغي أن يتجاوز المبلغ الإجمالي الملزم للشطرين مبلغ *1 000 000 000* درهم .

ويخصص هذا الإصدار سواء في السوق الأولية أو الثانوية للمستثمرين المؤهلين الخاضعين للقانون المغربي : هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة، الشركات المالية[1]، مؤسسات الائتمان وشركات التأمين وإعادة التأمين وصندوق الإيداع والتدبير وهيئات المعاشات والتقاعد.

ويهدف اقتصار هذا الاكتتاب على المستثمرين المؤهلين الخاضعين للقانون المغربي إلى تسهيل تدبير الاكتتابات في السوق الأولية. علما أن كل مستثمر يرغب في شراء السندات يمكنه القيام بذلك في السوق الثانوية.

لا ينبغي لماسكي الحسابات وشركات البورصة و الوسطاء الماليين الآخرين بأي حال من الأحوال قبول أوامر شراء (في السوق الثانوية) السندات موضوع هذا البيان للمعلومات المقدمة من طرف المستثمرين من غير المستثمرين المؤهلين المحددة لائحتهم في هذا البيان للمعلومات.

[1] المشار إليها في المادة 20 من القانون رقم 12-103 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها، شريطة احترام المقتضيات التشريعية و التنظيمية أو النظامية والقواعد الاحترازية التي تنظمها.

IV. معلومات تتعلق بالسندات المصدرة

تنبيه

ينبغي التمييز بين السند التابعي لأجل لا محدود والسند الكلاسيكي أولا بحكم مرتبة الديون المحددة تعاقديا بموجب بند التابعية وبمدته اللا محدودة من جهة ثانية. فيحالةتصفية المؤسسة المصدرة، يتوقف تسديد الاقتراض طبقا لبند التابعية على تعويض جميع الديون بما في ذلك اقتراضات السندات التابعية لأجل محدد والتي يمكن إصدارها مستقبلا. علاوة على ذلك، يلفت انتباه المستثمرين المحتملين إلى أن الاستثمار في السندات التابعية لأجل لا محدود موضوع هذا البيان للمعلومات يخضع لمخاطر انخفاض قيمة أصل السندات وإلغاء تسديد الفوائد[2] .

خصائص الشطر " A " (سندات بسعر فائدة قابلة للمراجعة كل عشر سنوات وغير مدرجة في بورصة الدار البيضاء)	
طبيعة السندات	سندات تابعية لأجل لا محدود غير مدرجة في بورصة الدارالبيضاء ، تجرد من طابعها المادي من خلال تسجيلها في حساب لدى منتسبين مؤهلين وتقبل في عمليات الوديع المركزي (ماروكلير) .
الشكل القانوني	سندات تابعية لحاملها لأجل لا محدود
الحد الأقصى للشطر	1 000 000 000درهم
العدد الأقصى للسندات المصدرة	10 000 سند تابعي لأجل لا محدود
القيمة الإسمية	100 000درهم
أجل الاقتراض	لا محدود، مع إمكانية تسديد مسبق ابتداء من السنة الخامسة، بمبادرة من المقترض فقط، مع مراعاة اجل مسبق أدناه خمس سنوات وبعد موافقة بنك المغرب.
مدةالاكتتاب	من 19 يونيو 2017 إلى 21 يونيو 2017
تاريخ الانتفاع	23 يونيو 2017
سعر الإصدار	100% ، أي 100 000 درهم في تاريخ الاكتتاب
طريقة التخصيص	مناقصة على الطريقة الفرنسية
سعر الفائدة الاسمي	سعر فائدة قابل للمراجعة كل عشر سنوات بالنسبة للعشر سنوات الأولى، يحسب سعر الفائدة الإسمي ويسجل بواسطة استقطاب خطي بالرجوع إلى منحنى أسعار الفائدة المرجعية في السوق الثانوية لسندات الخزينة لأجل عشر سنوات كما أصدره بنك المغرب بتاريخ 16 يونيو 2017 تضاف إليها علاوةالمخاطرة بين 325 و 375(تحدد عقب إغلاق فترة الاكتتاب). ويتم نشر سعر

	الفائدة المرجعي في صحيفة للإعلانات القانونية يوم 19 يونيو 2017. وبعد مرور عشر سنوات وبالنسبة لكل عشر سنوات، يحتسب السعر المرجعي انطلاقا من منحنى اسعار الفائدة المرجعية في السوق الثانوية لسندات الخزينة لأجل عشر سنوات والصادر عن بنك المغرب، داخل أجل خمسة أيام عمل قبل آخر تاريخ سنوي لقسيمة كل فترة عشر سنوات، تضاف إليها علاوة للمخاطرة يتم تحديدها عقب فترة الاكتتاب. وبالنسبة للعشر سنوات الأولى، سيتم إصدار سعر الفائدة الإسمي المعتمد في أجل أقصاه 23 يونيو 2017 من طرف البنك المغربي للتجارة الخارجية لإفريقيا في صحيفة للإعلانات القانونية. وبعد هذه المدة ولمدة كل عشر سنوات، سيتم تبليغ سعر الفائدة الاسمي في صحيفة للإعلانات القانونية لحاملي السندات خلال خمسة أيام عمل قبل حلول التاريخ السنوي.
طريقة الحساب	بعد مرور عشر سنوات وبالنسبة لكل عشر سنوات، يحدد السعر المرجعي المعتمد وفق الكيفيات التالية : سيتم حساب سعر الفائدة المرجعي للسندات التابعية بناء على آخر سعر فائدة مسجل أو محتسب بواسطة استقطاب خطي على منحنى الأسعار المرجعية للسوق الثانوية لسندات الخزينة لأجل عشر سنوات كما أصدره بنك المغرب، وذلك خمسة أيام عمل قبل آخر تاريخ سنوي لقسيمة كل فترة عشرة سنوات. يحدد سعر الفائدة المرجعي بمنهج الاستقطاب الخطي مع استعمال النقطتين المؤطرتين لحلول الاستحقاق الكامل لأجل عشر سنوات (أساس نقدي)
علاوة المخاطرة	بين325و 375نقطة أساس
الفوائد	تسدد الفوائد في التواريخ التي تصادف سنويا تاريخ انتفاع الاقتراض، أي في 23 يونيو من كل سنة. ويتم أداء الفوائد في نفس اليوم أو في أول يوم عمل الذي يلي 23يونيو إذا كان هذا الأخير لا يصادف يوم عمل. ستتوقف فوائد السندات التابعية عن السريان في اليوم الذي سيقوم فيه البنك المغربي للتجارة الخارجية لإفريقيا بتسديد رأس المال .ولا يمكن إجراء أي تأجيل للفوائد في إطار هذه العملية. يمكن للبنك المغربي للتجارة الخارجية ، حسب تقديره ، وبعد موافقة قبلية من طرف بنك المغرب إلغاء (كليا او جزئيا) أداء مبلغ الفوائد لمدة غير محددة وعلى أساس غير تراكمي. وذلك من أجل مواجهة التزاماته (لا سيما عقب طلب من بنك المغرب). وتبعا لهذا القرار، لن يؤدى مبلغ الفائدة الملغاة من طرف المصدر أو يتم اعتباره مبلغا مراكما أو مستحقا لحاملي السندات لأجل لا محدود. في حالة إلغاء أداء مبلغ الفوائد، يجب على المصدر داخل أجل أدناه ستين يوما قبل

	تاريخ الأداء إخبار حاملي السندات لأجل لا محدود والهيئة المغربية لسوق الرساميل بقرار الإلغاء. ويتم إخبار حاملي السندات لأجل لا محدود بإشعار يتم نشره في صحيفة للإعلانات القانونية يحدد مبلغ الفوائد الملغاة ومبررات قرار إلغاء أداء مبلغ الفوائد وكذا التدابير التصحيحية التي تم اتخاذها. ولا يمكن القيام بأي تأجيل في إطار هذه العملية. إن توزيع الفوائد لا يمكن أن يصدر إلا عن العناصر القابلة للتوزيع ولا يمكن ربطه بجودة ائتمان البنك المغربي للتجارة الخارجية لإفريقيا. ويمكن للبنك المغربي للتجارة الخارجية لإفريقيا أن يقرر حسب تقديره الرفع من مبلغ القسيمة المطلوب أداءها والتي ستصير بالتالي أكبر من مبلغ القسيمة المحدد بناء على الصيغة أدناه. ويلزم في هذه الحالة بإخبار الهيئة المغربية لسوق الرساميل ووكيل كتلة حاملي السندات ويقوم بنشره في صحيفة مخول لها نشر الإعلانات القانونية. ستحتسب الفوائد تبعا للصيغة التالية القيمة الإسمية × سعر الفائدة الإسمي لآخر قيمة اسمية كما تحدد في بند امتصاص الخسائر.
تسديد الأصل	يخضع تسديد رأس المال إلى موافقة بنك المغرب ويتم بشكل خطي لمدة أدناها خمس سنوات بعد السنة الخامسة. (أنظر بند التسديد المسبق).
التسديد المسبق	يمنع على البنك المغربي للتجارة الخارجية لإفريقيا القيام خلال كامل مدة الاقتراض بالتسديد المسبق للسندات التابعيةلأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار قبل مدة 5 سنوات ابتداء من تاريخ الإصدار. وبعد انقضاء خمس سنوات، لا يمكن القيام بتسديد مسبق لكافة راس المال أو جزء منه إلا بمبادرة من المصدر مع مراعاة أجل قبلي أدناه خمس سنوات وبعد موافقة بنك المغرب. إن كل تسديد مسبق (كلي أو جزئي) سيتم بشكل تناسبي مع كافة أشطر السندات التابعية لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار وبشكل خطي لمدة أدناها 5 سنوات. وسيتم إخبار حاملي السندات لأجل لا محدود بالتسديد المسبق فور اتخاذ قرار التسديد المسبق مع تذكير داخل أجل أدناه ستون يوما قبل تاريخ بداية هذا التسديد. وسيتم نشر هذه الإشعارات في صحيفة للإعلانات القانونية مع تحديد مبلغ التسديد ومدته وتاريخ بدايته. في حال التسديد المسبق، يلزم المصدر بإخبار الهيئة المغربية لسوق الرساميل. لا يجوز للمصدر التسديد المسبق (كلي أو جزئي) للسندات التابعية لأجل لا محدود ، موضوع هذا الإصدار، ما دامت القيمة الإسمية انخفضت قيمتها طبقا لبند « امتصاص الخسائر ». وفي حالة كانت نسبة CET 1 الدعامة الأولى كما عرفها بنك المغرب أقل من 6,0% من المخاطر المرجحة على أساس فردي أو موطد،

خلال فترة التسديد، سيتم إجراء هذا الأخير على أساس القيمة الإسمية الأولية للسندات.

يمتنع البنك المغربي للتجارة الخارجية عن إجراء الشراء الاسترادي للسندات التابعية لأجل لا محدود ، موضوع هذا الإصدار، ما دامت القيمة الإسمية انخفضت قيمتها طبقا لبند « امتصاص الخسائر ». ويتعين على المصدر إخبار كافة حاملي السندات التابعية لأجل لا محدود الذين اكتتبوا في هذا الإصدار بكل مسطرة محتملة للشراء الاسترادي عبر إشعار يتم نشره في صحيفة للإعلانات القانونيةمع تحديد عدد السندات موضوع هذا الشراء الاسترادي وأجله وسعره. وسيقوم التجاري وفابنك بإعادة الشراء بشكل تناسبي مع أوامر البيع المقدمة (في حالة كان عدد السندات المعروضة أكبر من عدد السندات التي سيعاد شراؤها).

في حالة اندماج أو انفصال أو تقديم جزئي لأصول البنك المغربي للتجارة الخارجيةلإفريقياخلال مدة الاقتراض ترتب عنه تحويل شامل للذمة المالية لفائدة هيئة قانونية أخرى، سيتم بشكل تلقائي تحويل الحقوق والواجبات المتعلقة بالسندات التابعية للهيئة القانونية التي حلت محل البنك المغربي للتجارة الخارجية لإفريقيا في الحقوق والواجبات.

ويظل تسديد رأس المال، في حالة تصفية البنك المغربي للتجارة الخارجية تابعا للديون الأخرى (أنظر رتبة الاقتراض).

امتصاص الخسائر

تخفض قيمة[3] السندات كلما أصبحت نسبة CET 1 للدعامة الأولى كما عرفها بنك المغرب أقل من 6,0%من المخاطر المرجحة على أساس فردي أو موطد. وتنخفض قيمة السندات بالمبلغ الموافق للفرق بين الأموال الذاتية الأساسية النظرية من الفئة 1 مما يسمح ببلوغ 6,0% من نسبة CET 1 والأموال الذاتية الفعلية CET 1 (بعد الأخذ بعين الاعتبار للتأثير المرتبط بالضرائب) [4]

ويتم خفض القيمة داخل أجل لا يمكن أن يتعدى شهرا واحدا، من خلال خفض القيمة الإسمية للسندات بالمبلغ الموافق، وذلك في حدود قيمة إسمية دنيا قدرها 50 درهم.

وعند نهاية كل فترة نصف سنوية (تواريخ إصدار نسبة الملاءة النصف السنوية) أو بتاريخ حساب استثنائي أو وسطي بطلب من المؤسسة الوصية على القطاع، يتعين على المصدر التأكد من أن نسبة CET 1 للدعامة الأولى كما عرفها بنك المغرب

[3] إن أي انخفاض محتمل للقيمة الاسمية للسندات سيسمح للبنك المغربي للتجارة الخارجية لإفريقيا بتسجيل عائد استثنائي سيرفع من النتيجة الصافية التي ستمكن من تحسين أمواله الذاتية

[4] يعرض التطور التاريخي لنسبة الأموال الذاتية الأساسية (CET 1) ونسبة الملاءة على مستوى القسم الخامس- الوضعية المالية للبنك المغربي للتجارة الخارجية – حسابات موطدة طبقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية 2014-2016 وعلى مستوى القسم الثامن. عوامل المخاطر-الجزء الثاني. المخاطر المرتبطة بالسندات التابعية لأجل لا محدود (بالنسبة للنسب على أساس موطد).

تحترم المستوى الأدنى 6,0%من المخاطر المرجحة على أساس فردي أو موطد.

لهذا الغرض، سيحرص البنك المغربي للتجارة الخارجية لإفريقيا على احترام متطلبات بنك المغرب في مجال التصريح بنسبة الملاءة عبر إصداراته النصف السنوية للدعامة III (يمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني للمصدر) مما يضمن شفافية الإفصاح المالي. وسيتم إرسال هذه الإصدارات إلى ممثل كتلة حاملي السندات التي تضم حاملي السندات التابعية لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار، في نفس الوقت الذي ترسل فيه إلى المؤسسة الوصية على التقنين. ويجب أن تتضمن بتفصيل النسب الاحترازية (النسبة على الأموال الذاتية الأساسية أو نسبة CET1 ونسبة الملاءة) ، وتشكيل الأموال الذاتية التنظيمية وتوزيع المخاطر المرجحة. وهكذا، ستقوم مؤسسة الإصدار بعد مصادقة قبلية من مجلسها الإداري بنشر نسبة ملاءتها في أفق 18 شهرا. وسيتم هذا النشر عند كل حصر للحسابات أو في تاريخ وسيط في حالة وقوع حدث ملحوظ يؤثر على النسب التنظيمية.

وفي حالة عدم احترام النسبة الدنيا 6,0% على أساس فردي أو موطد، يتعين على المصدر إخبار بنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل على الفور بذلك وتوجيه إشعار لحاملي السندات لأجل لا محدود داخل أجل أدناه 5 أيام عمل ينشر في صحيفة للإعلانات القانونية يوضح وقوع أحداث ترتب عنها امتصاص الخسارة ومبلغ خفض القيمة الإسمية للسندات وطريقة حساب هذا المبلغ والتدابير التصحيحية التي سيتم اتخاذها والتاريخ الذي سيتم فيه خفض القيمة.

وبعد أي خفض مفترض في القيمة الإسمية للسندات وإذا تحسنت الوضعية المالية للمصدر التي استوجبت هذا التخفيض، يمكن للبنك المغربي للتجارة الخارجية لإفريقيا البدء بعد موافقة بنك المغرب في آلية التقييم الكلي أو الجزئي للقيمة الإسمية التي شكلت موضوع خفض القيمة.

ويتعين على المصدر إخبار حاملي السندات التابعية لأجل لا محدود ، داخل اجل شهر واحد، عن طريق إشعار يتم نشره في صحيفة للإعلانات القانونية بقرار تقييم القيمة الاسمية والمبلغ وطريقة الحساب وتاريخ سريان هذا التقييم.

في حالة تواجد أدوات أخرى لها آلية لامتصاص الخسائر، سيتم خفض أو رفع القيمة الإسمية بشكل تناسبي بين جميع الأدوات التي تم تجاوز عتبة إطلاقها وذلك بناء على آخر قيمة اسمية تسبق تاريخ إطلاق آلية امتصاص الخسائر.

وسيتم حساب الفوائد بناء على آخر قيمة اسمية تسبق تاريخ أداء القسيمة (مع الأخذ بعين الاعتبار انخفاض وارتفاع القيمة الاسمية).

في حالة انخفاض او ارتفاع القيمة الاسمية للسندات، يتعين على المصدر إخبار الهيئة المغربية لسوق الرساميل على الفور.

تداول السندات

قابلة للتداول بالتراضي

لا يمكن تداول السندات التابعية لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار إلا بين المستثمرين المؤهلين.

تماثلات سابقة

لا يوجد أي تماثل بين السندات التابعية لأجل لا محدود من الشطر " A " والسندات تابعية والسندات التابعية لأجل لا محدود كان قد أصدرها البنك المغربي للتجارة الخارجية لإفريقيا في وقت سابق.

تماثلات لاحقة

إذا قام البنك المغربي للتجارة الخارجية لإفريقيا لاحقا بإصدار سندات جديدة تتمتع من جميع المستويات بحقوق شبيهة بتلك التي يقتضيها هذا الإصدار، يمكن له دون الحصول على موافقة حاملي السندات، وشريطة أن تنص على ذلك عقود الإصدار، أن يجري تماثلا لكافة سندات الإصدارات المتعاقبة، موحدا بذلك مجموع العمليات المتعلقة بتدبير هذه السندات وتداولها.

رتبة الاقتراض

يخضع رأس المال والفوائد لبند تابعية السندات.

ولا يمس تطبيق هذا البند بأي شكل من الأشكال قواعد القانون المتعلقة بالمبادئ المحاسبية لتخصيص الخسائر، واجبات المساهمين وحقوق المكتتب للحصول وفق الشروط المحددة في العقد على أداء سنداته من حيث رأس المال والفوائد.

وفي حالة تصفية البنك المغربي للتجارة الخارجية لإفريقيا، لن يتم تسديد السندات التابعية لأجل لا محدود إلا بعد تعويض جميع الدائنين الذين لهم الأولوية أو العاديين.

بينما يتم تسديد هذه السندات التابعيةلأجل لا محدودبعد كافة الاقتراضات السندية التي أصدرها البنك المغربي للتجارة الخارجية لإفريقيا أو التي يمكن للبنك المغربي للتجارة الخارجية لإفريقيا إصدارها لاحقا في المغرب كما في الخارج.

سيتم هذا التسديد على أساس أقل مبلغ من المبلغين التاليين :

- القيمة الاسمية الأولية بعد طرح مبلغ التسديدات المحتملة المنجزة سابقا ؛
- المبلغ المتوفر بعد تعويض جميع الدائنين ذوي الأفضلية والعاديين وحاملي السندات التابعية التي يمكن أن يكون البنك المغربي للتجارة الخارجية لإفريقيا قد أصدرها في وقت لاحق سواء في المغرب أو في الخارج.

ضمان استعادة الاموال

لا يخضع هذا الإصدار لأي ضمان خاص

التصنيف

لم يخضع هذا الإصدار لأي طلب للتصنيف

تمثيل كتلة حاملي السندات

عين المجلس الإداري للبنك المنعقد بتاريخ 8 يونيو 2017السيد حماد الجواهري وكيلا مؤقتا لحاملي السندات التابعية في الشطرين A و B طبقا للمقتضيات التنظيمية في هذا المجال. ويسري مفعول هذا القرار فور افتتاح فترة الاكتتاب. وباعتبار أن الوكيل المؤقت المعين هو نفسه بالنسبة للشطرين A و Bمن هذا

الإصدار والتي يتم تجميعها في نفس الكتلة.

علاوة على ذلك، يلتزم للبنك المغربي للتجارة الخارجية لإفريقيابدعوة الجمعية العامة لحاملي السندات للانعقاد من أجل تعيين وكيل نهائي لكتلة حاملي السندات وذلك، داخل أجل سنة واحدة ابتداء من افتتاح فترة الاكتتاب.

القانون المطبق	القانون المغربي
المحكمة المختصة	المحكمة التجارية للدارالبيضاء

خصائص الشطر " B " (سندات بسعر فائدة قابل للمراجعة سنويا وغير مدرجة في بورصة الدار البيضاء)	
طبيعة السندات	سندات تابعية لأجل لا محدود غير مدرجة في بورصة الدارالبيضاء ، تجرد من طابعها المادي من خلال تسجيلها في حساب لدى منتسبين مؤهلين وتقبل في عمليات الوديع المركزي (ماروكلير).
الشكل القانوني	سندات تابعية لحاملها لأجل لا محدود
الحد الأقصى للشطر	1 000 000 000 درهم
العدد الأقصى للسندات المصدرة	10 000 سند تابعي لأجل لا محدود
القيمة الإسمية	100 000درهم
أجل الاقتراض	لا محدود، مع إمكانية تسديد مسبق ابتداء من السنة الخامسة، بمبادرة من المقترض فقط، مع مراعاة اجل مسبق أدناه خمس سنوات وبعد موافقة بنك المغرب.
مدةالاكتتاب	من 19 يونيو 2017 إلى 21 يونيو 2017
تاريخ الانتفاع	23 يونيو 2017
سعر الإصدار	100% ، أي 100 000 درهم في تاريخ الاكتتاب
طريقة التخصيص	مناقصة على الطريقة الفرنسية
سعر الفائدة الاسمي	سعر فائدة قابل للمراجعة سنويا بالنسبة للسنة الأولى، يسجل سعر الفائدة الإسمي ويحتسب عن طريق استقطاب خطي بالرجوع إلى منحنى أسعار الفائدة المرجعية في السوق الثانوية لسندات الخزينة لأجل 52 أسبوعا (سعر نقدي) كما يصدره بنك المغرب بتاريخ 16 يونيو 2017(خارج علاوة المخاطر) تضاف إليها علاوةالمخاطرة بين 300 و 325نقطة أساس (تحدد عقب إغلاق فترة الاكتتاب). ويتم نشر سعر الفائدة المرجعي في صحيفة للإعلانات القانونية يوم 19 يونيو 2017. وسيتم نشر سعر الفائدة الاسمي داخل أجل أقصاه أقصاه23 يونيو 2017 من طرف البنك المغربي للتجارة الخارجية لإفريقيا في صحيفة للإعلانات القانونية. وعند حلول التاريخ السنوي، يساوي السعر المرجعي السعر الكامل لأجل 52 أسبوعا (السعر النقدي)، المحدد انطلاقا من المنحنى الثانوي لسندات الخزينة والصادر عن بنك المغرب، والذي يسبق التاريخ السنوي للقسيمة بخمسة أيام عمل على الأقل. ويضاف إلى السعر المرجعي المحصل عليه علاوة المخاطرة ب ما بي بين 300 و 325نقطة أساس (يتم تحديدها في ختام فترة الاكتتاب) ويتم تبليغه لحاملي السندات5 أيام عمل على الأقل قبل التاريخ السنوي عبر صحيفة مخول لها نشر الإعلانات

القانونية.

طريقة الحساب

وعند حلول التاريخ السنوي، يتم تحديد السعر المرجعي المعتمد حسب الكيفيات التالية :

- سيتم حساب السعر المرجعي للسندات التابعية بناء على آخر سعر فائدة لسندات الخزينة لأجل 52 أسبوعا المسجلة أو المحتسبة عن طريق استقطاب خطي على منحنى الأسعار في السوق الثانوية كما يصدره بنك المغرب وذلك 5 أيام عمل قبل كل تاريخ سنوي.

ويتم الاستقطاب الخطي بعد تحويل السعر الأعلى مباشرة لأجل 52 أسبوعا (أساس حسباني) إلى السعر النقدي المقابل.

وتعرض طريقة الحساب كما يلي :

(((السعرالحسباني + 1) ^ (k / عدد الأيام الصحيح*)) – 1) × k/360 ؛

بحيث k : أجل سعر الفائدة الحسباني الذي نريد تحويله (الأعلى مباشرة من 52 أسبوعا)

* عدد الأيام الصحيح : 365 أو 366 يوما

ويضاف إلى السعر المرجعي المحصل عليه علاوة المخاطرة ب ما بي بين 300 و 325نقطة أساس (يتم تحديدها في ختام فترة الاكتتاب)

علاوة المخاطرة

بين300 و 325 نقطة أساس

الفوائد

تسدد الفوائد في التواريخ التي تصادف سنويا تاريخ انتفاع الاقتراض، أي في 23 يونيو من كل سنة.

ويتم أداء الفوائد في نفس اليوم أو في أول يوم عمل الذي يلي 23يونيو إذا كان هذا الأخير لا يصادف يوم عمل.

ستتوقف فوائد السندات التابعية عن السريان في اليوم الذي سيقوم فيه البنك المغربي للتجارة الخارجية لإفريقيا بتسديد رأس المال .ولا يمكن إجراء أي تأجيل للفوائد في إطار هذه العملية.

يمكن للبنك المغربي للتجارة الخارجية ، حسب تقديره ، وبعد موافقة قبلية من طرف بنك المغرب (كليا او جزئيا) أداء الفوائد لمدة غير محددة وعلى أساس غير تراكمي. وذلك من أجل مواجهة التزاماته (لا سيما عقب طلب من بنك المغرب). وتبعا لهذا القرار، لن يؤدى مبلغ الفائدة الملغاة من طرف المصدر أو يتم اعتباره مبلغا مراكما أو مستحقا لحاملي السندات لأجل لا محدود.

في حالة إلغاء أداء مبلغ الفوائد، يجب على المصدر داخل أجل أدناه ستين يوما قبل تاريخ الأداء حاملي السندات لأجل لا محدود والهيئة المغربية لسوق الرساميل بقرار الإلغاء.

	ويتم إخبار حاملي السندات لأجل لا محدود بإشعار يتم نشره في صحيفة للإعلانات القانونية يحدد مبلغ الفوائد الملغاة ومبررات قرار إلغاء أداء مبلغ الفوائد وكذا التدابير التصحيحية التي تم اتخاذها. ولا يمكن القيام بأي تأجيل في إطار هذه العملية. إن توزيع الفوائد لا يمكن أن يصدر إلا عن العناصر القابلة للتوزيع ولا يمكن ربطه بجودة ائتمان البنك المغربي للتجارة الخارجية لإفريقيا. ويمكن للبنك المغربي للتجارة الخارجية لإفريقيا أن يقرر حسب تقديره الرفع من مبلغ القسيمة المطلوب أداءها والتي ستصير بالتالي أكبر من مبلغ القسيمة المحدد بناء على الصيغة أدناه. ويلزم في هذه الحالة بإخبار الهيئة المغربية لسوق الرساميلووكيل كتلة حاملي السندات ويقوم بنشره في صحيفة مخول لها نشر الإعلانات القانونية. ستحتسب الفوائد تبعا للصيغة التالية القيمة الإسمية × سعر الفائدة الإسمي × عدد الأيام المضبوط/ 360 سيتم حساب الفوائد تبعالآخر قيمة اسمية كما تحدد في بند امتصاص الخسائر.
تسديد الأصل	يخضع تسديد رأس المال إلى موافقة بنك المغرب ويتم بشكل خطي لمدة أدناها خمس سنوات بعد السنة الخامسة. (أنظر بند التسديد المسبق).
التسديد المسبق	يمنع على البنك المغربي للتجارة الخارجية لإفريقيا القيام خلال كامل مدة الاقتراض بالتسديد المسبق للسندات التابعيةلأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار قبل مدة 5 سنوات ابتداء من تاريخ الإصدار. وبعد انقضاء خمس سنوات، لا يمكن القيام بتسديد مسبق لكافة راس المال أو جزء منه إلا بمبادرة من المصدر مع مراعاة أجل قبلي أدناه خمس سنوات وبعد موافقة بنك المغرب. إن كل تسديد مسبق (كلي أو جزئي) سيتم بشكل تناسبي مع كافة أشطر السندات التابعية لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار وبشكل خطي لمدة أدناها 5 سنوات. وسيتم إخبار حاملي السندات لأجل لا محدود بالتسديد المسبق فور اتخاذ قرار التسديد المسبق مع تذكير داخل أجل أدناه ستون يوما قبل تاريخ بداية هذا التسديد. وسيتم نشر هذه الإشعارات في صحيفة للإعلانات القانونية مع تحديد مبلغ التسديد ومدته وتاريخ بدايته. في حال التسديد المسبق، يلزم المصدر بإخبار الهيئة المغربية لسوق الرساميل. لا يجوز للمصدر التسديد المسبق (كلي أو جزئي) للسندات التابعية لأجل لا محدود ، موضوع هذا الإصدار، ما دامت القيمة الإسمية انخفضت قيمتها طبقا لبند « امتصاص الخسائر ». وفي حالة كانت نسبة CET 1 الدعامة الأولى كما عرفها بنك المغرب أقل من 6,0% من المخاطر المرجحة على أساس فردي أو موطد، خلال فترة التسديد، سيتم إجراء هذا الأخير على أساس القيمة الإسمية الأولية للسندات.

يمتنع البنك المغربي للتجارة الخارجية عن إجراء الشراء الاسترادي للسندات التابعية لأجل لا محدود ، موضوع هذا الإصدار، ما دامت القيمة الإسمية انخفضت قيمتها طبقا لبند « امتصاص الخسائر ». ويتعين على المصدر إخبار كافة حاملي السندات التابعية لأجل لا محدود الذين اكتتبوا في هذا الإصدار بكل مسطرة محتملة للشراء الاسترادي عبر إشعار يتم نشره في صحيفة للإعلانات القانونيةمع تحديد عدد السندات موضوع هذا الشراء الاسترادي وأجله وسعره. وسيقوم التجاري وفابنك بإعادة الشراء بشكل تناسبي مع أوامر البيع المقدمة (في حالة كان عدد السندات المعروضة أكبر من عدد السندات التي سيعاد شراؤها).

في حالة اندماج أو انفصال أو تقديم جزئي لأصول البنك المغربي للتجارة الخارجية لإفريقيا خلال مدة الاقتراض ترتب عنه تحويل شامل للذمة المالية لفائدة هيئة قانونية أخرى، سيتم بشكل تلقائي تحويل الحقوق والواجبات المتعلقة بالسندات التابعية للهيئة القانونية التي حلت محل البنك المغربي للتجارة الخارجية لإفريقيا في الحقوق والواجبات.

ويظل تسديد رأس المال، في حالة تصفية البنك المغربي للتجارة الخارجية تابعا للديون الأخرى (أنظر رتبة الاقتراض).

امتصاص الخسائر

تخفض قيمة[5] السندات كلما أصبحت نسبة CET 1 للدعامة الأولى كما عرفها بنك المغرب أقل من 6,0%من المخاطر المرجحة على أساس فردي أو موطد. وتنخفض قيمة السندات بالمبلغ الموافق للفرق بين الأموال الذاتية الأساسية النظرية من الفئة 1 مما يسمح ببلوغ 6,0% من نسبة CET 1 والأموال الذاتية الفعلية CET 1 (بعد الأخذ بعين الاعتبار للتأثير المرتبط بالضرائب) [6]

ويتم خفض القيمة داخل أجل لا يمكن أن يتعدى شهرا واحدا، من خلال خفض القيمة الإسمية للسندات بالمبلغ الموافق، وذلك في حدود قيمة إسمية دنيا قدرها 50 درهم (طبقا للمادة 292 من القانون 95-17 المتعلق بشركات المساهمة (كما تم تغييره وتتميمه) .

وعند نهاية كل فترة نصف سنوية (تواريخ إصدار نسبة الملاءة النصف السنوية) أو بتاريخ حساب استثنائي أو وسطي بطلب من المؤسسة الوصية على القطاع، يتعين على المصدر التأكد من أن نسبة CET 1 للدعامة الأولى كما عرفها بنك المغرب تحترم المستوى الأدنى 6,0%من المخاطر المرجحة على أساس فردي أو موطد.

لهذا الغرض، سيحرص البنك المغربي للتجارة الخارجية لإفريقيا على احترام متطلبات

[5] إن أي انخفاض محتمل للقيمة الاسمية للسندات سيسمح للبنك المغربي للتجارة الخارجية لإفريقيا بتسجيل عائد استثنائي سيرفع من النتيجة الصافية التي ستمكن من تحسين أمواله الذاتية

[6] يعرض التطور التاريخي لنسبة الأموال الذاتية الأساسية (CET 1) ونسبة الملاءة على مستوى القسم الخامس- الوضعية المالية للبنك المغربي للتجارة الخارجية – حسابات موطدة طبقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية 2014-2016 وعلى مستوى القسم الثامن. عوامل المخاطر-الجزء الثاني. المخاطر المرتبطة بالسندات التابعية لأجل لا محدود (بالنسبة للنسب على أساس موطد).

بنك المغرب في مجال التصريح بنسبة الملاءة عبر إصداراته النصف السنوية للدعامة III (يمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني للمصدر) مما يضمن شفافية الإفصاح المالي. وسيتم إرسال هذه الإصدارات إلى ممثل كتلة حاملي السندات التي تضم حاملي السندات التابعية لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار، في نفس الوقت الذي ترسل فيه إلى المؤسسة الوصية على التقنين. ويجب أن تتضمن بتفصيل النسب الاحترازية (النسبة على الأموال الذاتية الأساسية أو نسبة CET1 ونسبة الملاءة) ، وتشكيل الأموال الذاتية التنظيمية وتوزيع المخاطر المرجحة. وهكذا، ستقوم مؤسسة الإصدار بعد مصادقة قبلية من مجلسها الإداري بنشر نسبة ملاءتها في أفق 18 شهرا. وسيتم هذا النشر عند كل حصر للحسابات أو في تاريخ وسيط في حالة وقوع حدث ملحوظ يؤثر على النسب التنظيمية.

وفي حالة عدم احترام النسبة الدنيا 6,0% على أساس فردي أو موطد، يتعين على المصدر إخبار بنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل على الفور بذلك وتوجيه إشعار لحاملي السندات لأجل لا محدود داخل أجل أدناه 5 أيام عمل ينشر في صحيفة للإعلانات القانونية يوضح وقوع أحداث ترتب عنها امتصاص الخسارة ومبلغ خفض القيمة الإسمية للسندات وطريقة حساب هذا المبلغ والتدابير التصحيحية التي سيتم اتخاذها والتاريخ الذي سيتم فيه خفض القيمة.

وبعد أي خفض مفترض في القيمة الإسمية للسندات وإذا تحسنت الوضعية المالية للمصدرت التي استوجبت هذا التخفيض، يمكن للبنك المغربي للتجارة الخارجية لإفريقيا البدء بعد موافقة بنك المغرب في آلية التقييم الكلي أو الجزئي للقيمة الإسمية التي شكلت موضوع خفض القيمة.

ويتعين على المصدر إخبار حاملي السندات التابعية لأجل لا محدود ، داخل اجل شهر واحد، عن طريق إشعار يتم نشره في صحيفة للإعلانات القانونية بقرار تقييم القيمة الاسمية والمبلغ وطريقة الحساب وتاريخ سريان هذا التقييم.

في حالة تواجد أدوات أخرى لها آلية لامتصاص الخسائر، سيتم خفض أو رفع القيمة الإسمية بشكل تناسبي بين جميع الأدوات التي تم تجاوز عتبة إطلاقها وذلك بناء على آخر قيمة اسمية تسبق تاريخ إطلاق آلية امتصاص الخسائر.

وسيتم حساب الفوائد بناء على آخر قيمة اسمية تسبق تاريخ أداء القسيمة (مع الأخذ بعين الاعتبار انخفاض وارتفاع القيمة الاسمية).

في حالة انخفاض او ارتفاع القيمة الاسمية للسندات، يتعين على المصدر إخبار الهيئة المغربية لسوق الرساميل على الفور.

تداول السندات

قابلة للتداول بالتراضي

لا يمكن تداول السندات التابعية لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار إلا بين المستثمرين المؤهلين.

تماثلات سابقة

لا يوجد أي تماثل بين السندات التابعية لأجل لا محدود من الشطر " B " والسندات تابعية والسندات التابعية لأجل لا محدود كان قد أصدرها البنك المغربي للتجارة الخارجية لإفريقيا في وقت سابق.

تماثلات لاحقة

إذا قام البنك المغربي للتجارة الخارجية لإفريقيا لاحقا بإصدار سندات جديدة تتمتع من جميع المستويات بحقوق شبيهة بتلك التي يقتضيها هذا الإصدار، يمكن له دون الحصول على موافقة حاملي السندات، وشريطة أن تنص على ذلك عقود الإصدار، أن يجري تماثلا لكافة سندات الإصدارات المتعاقبة، موحدا بذلك مجموع العمليات المتعلقة بتدبير هذه السندات وتداولها.

رتبة الاقتراض

يخضع رأس المال والفوائد لبند تابعية السندات.

ولا يمس تطبيق هذا البند بأي شكل من الأشكال قواعد القانون المتعلقة بالمبادئ المحاسبية لتخصيص الخسائر، واجبات المساهمين وحقوق المكتتب للحصول وفق الشروط المحددة في العقد على أداء سنداته من حيث رأس المال والفوائد.

وفي حالة تصفية البنك المغربي للتجارة الخارجية لإفريقيا، لن يتم تسديد السندات التابعية لأجل لا محدود إلا بعد تعويض جميع الدائنين الذين لهم الأولوية أو العاديين.

بينما يتم تسديد هذه السندات التابعيةلأجل لا محدودبعد كافة الاقتراضات السندية التي أصدرها البنك المغربي للتجارة الخارجية لإفريقيا أو التي يمكن للبنك المغربي للتجارة الخارجية لإفريقيا إصدارها لاحقا في المغرب كما في الخارج.

سيتم هذا التسديد على أساس أقل مبلغ من المبلغين التاليين :

- القيمة الاسمية الأولية بعد طرح مبلغ التسديدات المحتملة المنجزة سابقا ؛
- المبلغ المتوفر بعد تعويض جميع الدائنين ذوي الأفضلية والعاديين وحاملي السندات التابعية التي يمكن أن يكون البنك المغربي للتجارة الخارجية لإفريقيا قد أصدرها في وقت لاحق سواء في المغرب أو في الخارج.

ضمان استعادة الاموال

لا يخضع هذا الإصدار لأي ضمان خاص

التصنيف

لم يخضع هذا الإصدار لأي طلب للتصنيف

تمثيلكتلة حاملي السندات

عين المجلس الإداري للبنك المنعقد بتاريخ 8 يونيو 2017السيد حماد الجواهري وكيلا مؤقتا لحاملي السندات التابعية في الشطرين A و B طبقا للمقتضيات التنظيمية في هذا المجال. ويسري مفعول هذا القرار فور افتتاح فترة الاكتتاب. وباعتبار أن الوكيل المؤقت المعين هو نفسه بالنسبة للشطرين A و B من هذا الإصدار والتي يتم تجميعها في نفس الكتلة .

علاوة على ذلك، يلتزم للبنك المغربي للتجارة الخارجية لإفريقيا بدعوة الجمعية العامة لحاملي السندات للانعقاد من أجل تعيين وكيل نهائي لكتلة حاملي السندات وذلك،

داخل أجل سنة واحدة ابتداء من افتتاح فترة الاكتتاب.

القانون المطبق القانون المغربي

المحكمة المختصة المحكمة التجارية للدارالبيضاء

V. الجدول الزمني للعملية

يتم فتح الاكتتابات لدى الهيئة المكلفة بالتوظيف. ويحدد الجدول الزمني للعملية كما يلي :

الترتيب	المراحل	التاريخ
1	الحصول على تأشيرة الهيئة المغربية لسوق الرساميل	9 يونيو 2017
2	نشر ملخص بيان المعلومات في صحيفة للإعلانات القانونية	13 يونيو 2017
3	معاينة سعر الفائدة لبنك المغرب	16 يونيو 2017
4	نشر سعر الفائدة في صحيفة مخول لها نشر الإعلانات القانونية	19 يونيو 2017
5	فتح فترة الاكتتاب	19 يونيو 2017
6	إغلاق فترة الاكتتاب قبل الثالثة مساء	21 يونيو 2017
7	تخصيص السندات (بيان نهائي)	21 يونيو 2017
8	نشر سعر الفائدة الاسمي المعتمد في صحيفة مخول لها نشر الإعلانات القانونية	23 يونيو 2017
9	التسديد/التسليم	23 يونيو 2017

VI. مؤسسة التوظيف والوسطاء الماليون

نوع الوسطاء الماليين	الاسم	العنوان
المستشار المالي والمنسق العام	BMCE Capital Conseil	63، شارع مولاي يوسف الدار البيضاء
الهيئة المكلفة بالتوظيف	البنك المغربي للتجارة الخارجية لإفريقيا	140، شارعالحسن الثاني الدار البيضاء
الهيئة المكلفة بحساب القسائم	البنك المغربي للتجارة الخارجية لإفريقيا	140، شارعالحسن الثاني الدار البيضاء
الهيئة المكلفة بالخدمة المالية للسندات وعملية التوطين	البنك المغربي للتجارة الخارجية لإفريقيا	140، شارعالحسن الثاني الدار البيضاء

II. تقديم البنك المغربي للتجارة الخارجية لإفريقيا

I. معلومات ذات طابع عام

اسم الشركة	البنك المغربي للتجارة الخارجية / BMCE Bank / البنك المغربي للتجارة الخارجية لإفريقيا
المقر الرئيسي	140، شارع الحسن الثاني، الدار البيضاء
الهاتف	05 22 49 80 04/03
الفاكس	05 22 26 49 65
الموقع الإلكتروني	www.bmcebank.co.ma
الشكل القانوني	شركة مساهمة ذات مجلس إدارة
تاريخ التأسيس	31 غشت 1959
مدة حياة الشركة	99 سنة
السجل التجاري	129 27 الدار البيضاء
السنة المالية للشركة	من 1 يناير إلى 31 دجنبر
الغرض الاجتماعي (المادة 3 من النظام الأساسي)	يهدف البنك المغربي للتجارة الخارجية في إطار ظهير شريف رقم 1-14-193الصادر في الأول من ربيع الأول 1436 بإصدار قانون رقم 12-103 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها إلى : ✦ القيام بجميع عمليات البنك والصرف والخزينة والضمان والقبول والخصم وإعادة الخصم والمكشوف في الحساب الجاري ومختلف أنواع القروض على الأمد القصير والمتوسط والطويل؛ إبرام كافة الاقتراضات والتعهدات بمختلف العملات؛ شراء وبيع أو تفويت جميع الممتلكات المنقولة أو العقارية؛ ممارسة جميع عمليات النقل أو العمولات وتجارة المعادن النفيسة. ✦ القيام بجميع التوظيفات والاكتتابات وعمليات الشراء والبيع في البورصة أو غيرها بالناجز أو لأجل لسندات أو أوراق تجارية مهما كانت طبيعتها ؛ ✦ أخذ وامتلاك وتدبير مساهمات في جميع الشركات البنكية والمالية والعقارية والصناعية والتجارية لحسابها أو لحساب الغير ؛ ✦ وعموما، القيام بجميع العمليات البنكية والمالية والتجارية والصناعية والمنقولة والعقارية التي يمكن أن ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بغرض الشركة.
رأسمال الشركة إلى غاية 31 مارس 2017	900 633 794 1 موزع على 390 463 179 سهم بقيمة إسمية قدرها 10 دراهم
الوثائق القانونية	يمكن الاطلاع على الوثائق القانونية للشركة، وخاصة النظام الأساسي ومحاضر الجمعيات العامة وتقارير مراقبي الحسابات بالمقر الرئيسي للبنك المغربي للتجارة الخارجية.
لائحة النصوص القانونية المطبقة :	باعتبار شكله القانوني، يخضع البنك المغربي للتجارة الخارجية للقانون المغربي والقانون رقم 95-17 كما تم تعديله وتتميمه.

بحكم نشاطه ، يخضع البنك المغربي للتجارة الخارجية لظهير شريف رقم 1-14-193 الصادر في ربيع الأول 1436 بإصدار قانون رقم 12-103 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها (القانون البنكي);

باعتباره شركة مدرجة في البورصة، يخضع البنك المغربي للتجارة الخارجية للمقتضيات القانونية والتنظيمية المتعلقة بالسوق المالية وخصوصا :

- ظهير شريف معتبر بمثابة قانون رقم 1-93-211 صادر في 21 شتنبر 1993 المتعلق ببورصة القيم المعدل والمتمم بواسطة القوانين رقم 96-34 و 00-29 و 01-52 و 06-45 و 09-43؛
- النظام العام لبورصة القيم المصدق عليه بقرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 08-1268 الصادر في 7 يوليوز 2008 ومعدل بموجب قرار وزير الاقتصاد والمالية رقم10-1156 صادر في 7 أبريل 2010 وكذا القرار رقم 14-30 الصادر في 6 يناير 2014 والقرار رقم 16-1955 الصادر في 4 يوليوز 2016
- ظهير شريف معتبر بمثابة قانون رقم 1-93-212 صادر في 21 شتنبر 1993 المتعلق بالهيئة المغربية لسوق الرساميلوبالمعلومات المطلوبة إلى الأشخاص المعنوية التي تدعو الجمهور إلى الاكتتاب في أسهمها أوسنداتها كما تم تعديله وتتميمه بموجب القوانين رقم 01-23 و 05-36 و 06-44 .
- النظام العام للهيئة المغربية لسوق الرساميل المصدق عليه بقرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 08-822 صادر في 14 أبريل 2008.
- ظهيربتنفيذ القانون رقم 35.96 المتعلق بإحداث وديع مركزي وتأسيس نظام عام لقيد بعض القيم في الحساب، المغير والمتمم بواسطة القانون رقم 02-43 ؛
- النظام العام للوديع المركزي المصدق عليه بواسطة قرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 98-932 صادر في 16 أبريل 1998 ومعدل بواسطة قرار رقم 01-1961 صادر في 3 يناير 2002 والقرار 05-77 الصادر في 17 مارس 2005 ؛
- ظهير شريف رقم 1-04-21 صادر في فاتح ربيع الأول 1425 (21 أبريل 2004) بتنفيذ القانون رقم 03-26 المتعلق بالعروض العمومية في سوق البورصة كما تم تعديله وتتميمه بواسطة القانون رقم 06-46 ؛
- منشور الهيئة المغربية لسوق الرساميل الذي دخل في حيز التنفيذ في أكتوبر 2014 ؛

وبحكم برنامجه لإصدار شهادته للإيداع، يخضع البنك المغربي للتجارة الخارجية لمنشور بنك المغرب رقم 2/G/96 الصادر في 30 يناير 1996 والمتعلق بشهادات الإيداع وملحقها التعديلي.

وتخضع الشركة كذلك للقانون 94-35 المتعلق بسندات الدين القابلة للتداول.

النظام الجبائي	يخضع البنك المغربي للتجارة الخارجية ، باعتباره مؤسسة ائتمان، للضريبة على الشركات (37 %) والضريبة على القيمة المضافة (10 %).
المحكمة المختصة في حالة نزاع	المحكمة التجارية للدار البيضاء

II. معلومات عن رأسمال الشركة المصدرة

1. بنية المساهمين

يبلغ رأسمال البنك المغربي للتجارة الخارجية من 1 794 633 900 موزعا على 179 463 390 سهما بقيمة إسمية تبلغ 10 دراهم للسهم الواحد.

ومنذ سنة 2012، تتوزع بنية المساهمين في رأسمال البنك المغربي للتجارة الخارجية على الشكل التالي :

الجدول 1 : تطور بنية المساهمين منذ سنة 2012

	% من رأس المال				
	2012	2013	2014	2015	2016
كتلة التحكم	36,63%	37%	36,47%	36,32%	36,31%
الملكية الوطنية للتأمين *	*28,15%*	*30,02%*	*29,99%*	*29,84%*	*29,83%*
فينانس كوم	*7,97%*	*6,47%*	*5,97%*	*5,97%*	*5,97%*
SFCM	*0,51%*	*0,51%*	*0,51%*	*0,51%*	*0,51%*
مساهمات قارة	46,48%	46,48%	46,48%	47,57%	44,37%
BES VIDA COMPAHNIA DE SEGUROS SA	*2,58%*	*2,58%*	*2,58%*	*2,58%*	-
Banque Fédérative du Crédit Mutuel	*26,21%*	*26,21%*	*26,21%*	*26,21%*	*26,21%*
صندوق الإيداع والتدبير	*8,46%*	*8,46%*	*8,46%*	*9,55%*	*9,55%*
التعاضدية الفلاحية المغربية للتأمين/التعاضدية المركزية المغربية للتأمين	*5,14%*	*5,14%*	*5,14%*	*5,14%*	*4,52%*
الصندوق المهني المغربي للتقاعد	*4,09%*	*4,09%*	*4,09%*	*4,09%*	*4,09%*
مساهمون آخرون	19,33%	16,53%	17,06%	16,11%	19,33%
مستخدمو البنك المغربي للتجارة الخارجية	*1,54%*	*1,50%*	*1,46%*	*1,31%*	*1,30%*
أسهم متداولة في السوق	*15,36%*	*15,03%*	*15,60%*	*14,80%*	*18,03%*
المجموع	100%	100%	100%	100%	100%

إلى غاية 28 فبراير 2017، تتمثل بنية مساهمي البنك المغربي للتجارة الخارجية لإفريقيا على النحو الآتي :

الجدول 2 : بنية المساهمين إلى غاية 28 فبراير 2017

المساهمون	عدد الأسهم المملوكة	% من رأس المال	% من حقوق التصويت
كتلة التحكم	65 154 539	36,31%	36,31%
الملكية الوطنية للتأمين*	53 541 983	*29,83%*	*29,83%*
فينانس كوم	10 705 351	*5,97%*	*5,97%*
SFCM	907 205	*0,51%*	*0,51%*
مساهمات قارة	79 628 486	44,37%	44,37%
Banque Fédérative du Crédit Mutuel	47 029 054	*26,21%*	*26,21%*
صندوق الإيداع والتدبير	17 138 328	*9,55%*	*9,55%*
التعاضدية الفلاحية المغربية للتأمين/التعاضدية المركزية المغربية للتأمين	8 112 300	*4,52%*	*4,52%*
الصندوق المهني المغربي للتقاعد	7 348 804	*4,09%*	*4,09%*
مساهمون آخرون	34 680 365	19,33%	19,33%
موظفو البنك المغربي للتجارة الخارجية	2 328 306	*1,30%*	*1,30%*
أسهم متداولة في السوق	32 352 059	*18,03%*	*18,03%*
المجموع	179 463 390	100%	100%

المصدر : البنك المغربي للتجارة الخارجية

(*) خارج هيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة المخصصة للملكية الوطنية للتأمين

III. أجهزة إدارة البنك المغربي للتجارة الخارجية

1. مجلس الإدارة

يدير البنك المغربي للتجارة الخارجية مجلس إداري يتكون من 12 عضوا ويترأسه السيد عثمان بنجلون، الرئيس المدير العام

الجدول 3 : أعضاء المجلس الإداري

2.

أعضاء المجلس الإداري	تاريخ التعيين الأول	انقضاء مدة التعيين	القرابة
السيد عثمان بنجلون الرئيس المدير العام	1995	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2018	لا توجد قرابة مع باقي الأعضاء
BANQUE FEDERATIVE DU CREDIT MUTUEL يمثله السيد*Michel LUCAS*	2005	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2019	لا توجد قرابة مع باقي الأعضاء
صندوق الإيداع والتدبير يمثله السيد عبد اللطيف زغنون	2010	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2021	لا توجد قرابة مع باقي الأعضاء
الملكية الوطنية للتأمين يمثلها السيد زهير بنسعيد	1995	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2018	لا توجد قرابة مع باقي الأعضاء

فينانس كوم يمثلها السيد هشام العمراني	2001	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2020	لا توجد قرابة مع باقي الأعضاء
السيد عز الدين جسوس بصفة شخصية	2017	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2022	لا توجد قرابة مع باقي الأعضاء
السيد François HENROT متصرف مستقل	2016	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2021	لا توجد قرابة مع باقي الأعضاء
السيد Brian C.Mck. HENDERSON متصرف مستقل	2016	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2021	لا توجد قرابة مع باقي الأعضاء
السيد Philippe DE FONTAINE VIVE متصرف مستقل	2016	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2021	لا توجد قرابة مع باقي الأعضاء
السيد Christian DE BOISSIEU متصرف مستقل	2016	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2021	لا توجد قرابة مع باقي الأعضاء
السيدة هديل إبراهيم متصرفة مستقلة	2017	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2022	لا توجد قرابة مع باقي الأعضاء
السيد إبراهيم بنجلون التويمي متصرف مدير عام منتدب	2004	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2021	لا توجد قرابة مع باقي الأعضاء

3. الهيكل التنظيمي للبنك المغربي للتجارة الخارجية (مارس 2017)

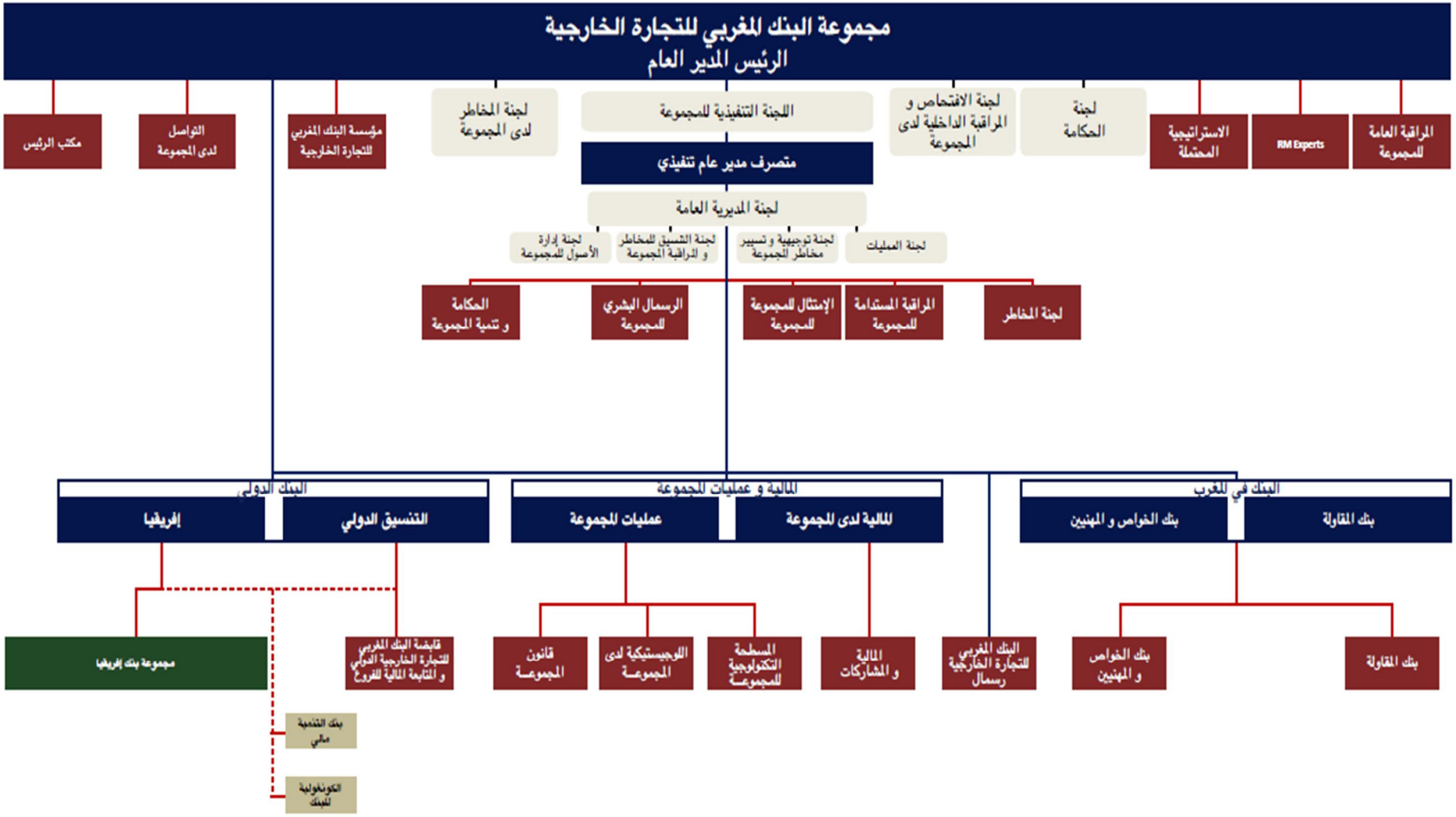

IV. نشاط البنك المغربي للتجارة الخارجية لإفريقيا

1. تطور القروض

خلال المدة التي شملتها المراجعة، تطورت قروض الزبناء على الشكل التالي :

2.

الجدول 4: القروض حسب أصناف الزبناء2014 - 2016

3.

بملايين الدراهم	2014	2015	التطور	2016	التطور
حقوق على مؤسسات الائتمان وما يماثلها	19 190	24 495	27,6%	24 563	0,3%
حقوق على الزبناء	99 394	113 329	14,0%	116 660	2,9%
قروض الخزينة	*27 462*	29 833	8,6%	31 744	*6,4%*
قروض الاستهلاك	*8 396*	9 329	11,1%	9 743	*4,4%*
قروض للتجهيز	*15 643*	15 886	1,6%	*18 910*	*19%*
القروض العقارية	*34 852*	36 320	4,2%	37 666	*3,7%*
القروض الأخرى[7]	*10 547*	18 885	79,1%	15 154	*-19,8%*
الحقوق المكتسبة بشراء الفواتير	-	-		669	*NS*
فوائد مستحقة للاستلام	*757*	717	-5,3%	654	*-8,8%*
ديون معلقة الأداء	*1 737*	2 358	35,8%	2 120	*-10,1%*
مجموع القروض	118 584	137 824	16,2%	141 223	2,5%

المصدر : البنك المغربي للتجارة الخارجية – نشاط مجمع[8]

إلى غاية متم 2015، سجل جاري القروض تحسنا نسبته16,2% ليبلغ 137 824 مليون درهم . ويشمل هذا التطور بالأساس :

- ارتفاع الديون على مؤسسات الائتمان وما يماثلها بنسبة 27,6% لتصل إلى 24 495 مليون درهم ؛
- ارتفاع القروض الأخرى بنسبة 79,1% لتصل إلى 18 885 مليون درهم ؛
- تطور قروض الخزينة بنسبة 8,6% لتصل إلى 29 833 مليون درهم ؛
- تطور القروض العقارية بنسبة 4,2% لتصل إلى 36 320 مليون درهم ؛
- تراجع الديون متعلقة الأداء بنسبة 35,8% لتصل إلى 358 2مليون درهم، وتعزى لحملة تطهير الحسابات وخفض تصنيف العلاقات الملحوظة بشكل فردي. وسجلت المخصصات الاحتياطية ارتفاعا متلازما لارتفاع الديون معلقة الأداء.

[7] تتضمن القروض الأخرى أساسا عمليات الاستحفاظ

[8] بما فيها البنك المغربي للتجارة الخارجية ش.م و البنك المغربي للتجارة الخارجية لطنجة اوفشور و البنك المغربي للتجارة الخارجية باريس

إلى غاية متم 2016، سجل جاري القروض ارتفاعا نسبته 2,5% ليبلغ 223 141مليون درهم . ويشمل هذا التطور بالأساس (أولا) تطور قروض الخزينة بنسبة 6,4% لتصل إلى 744 31 مليون درهم و (ثانيا) ارتفاع القروض العقارية بنسبة 3,7% لتصل إلى 37 666مليون درهم، وتطورت (ثالثا) قروض التجهيز بنسبة 19% لتصل إلى 910 18 مليون درهم وانخفضت (رابعا) القروض الأخرى بنسبة 19,8% لتصل إلى 154 15 مليون درهم .

تجدر الإشارة إلى أن القروض العقارية وقورض الخزينة تمثل لوحدها أكثر من نصف مجموع القروض على الزبناء.

4. تطور ودائع الزبناء

تطورت ودائع الزبناء حسب أصناف المنتجات في الفترة 2014-2016 كما يلي :

الجدول 5 : تطور ودائع الزبناء حسب أصناف المنتجات

بملايين الدراهم	2014	2015	التطور	2016	التطور
حسابات عند الطلب دائنة	56 389	61 704	*9,4%*	67 872	*10,0%*
حسابات الادخار	19 485	20 735	*6,4%*	22 063	*6,4%*
ودائع لأجل	25 249	29 138	*15,4%*	30 656	*5,2%*
حسابات دائنة أخرى	8 448	9 025	*6,8%*	9 957	*10,3%*
فوائد مستحقة للأداء	532	604	*13,5%*	576	*-4,6%*
مجموع ودائع الزبناء	110 102	121 206	*10,1%*	131 124	*8,2%*

المصدر : البنك المغربي للتجارة الخارجية – نشاط مجمع

في سنة 2015، سجلت ودائع الزبناء ارتفاعا نسبته 10,1% لتصل إلى 121 206 مليون درهم تتضمن أساسا تحسنا نسبته 9,4% في الحسابات الدائنة تحت الطلب لتصل إلى 61 704 مليون درهم (50,9%) إلى جانب ارتفاع الودائع لأجل بنسبة 15,4%لتصل إلى 29 138 مليون درهم.

إلى غاية متم 2016، سجلت ودائع الزبناء ارتفاعا نسبته 8,2% لتصل إلى 131 124 مليون درهم، مستفيدة بالأساس من ارتفاع الحسابات الدائنة الأخرى بنسبة 10,3% لتصل إلى9957 مليون درهم .

III. الوضعية المالية للبنك المغربي للتجارة الخارجية – حسابات موطدة طبقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية 2014 – 2016

I. البيانات المالية الموطدة لمجموعة البنك المغربي للتجارة الخارجية لإفريقيا

1. حساب النتائج الموطدةطبقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

تتمثل حسابات النتيجة من 31 دجنبر 2014 إلى غاية 31 دجنبر 2016 كما يلي

الجدول 6 : تطور حسابات النتيجة في الفترة 2014- 2016

بآلاف الدراهم	2014	2015	التطور	2016	التطور
فوائد وعائدات مماثلة	12 701 901	13 502 956	6,30%	14 505 242	7,4%
فوائد وتكاليف مماثلة	-4 959 094	-4 962 142	0,10%	-5 259 644	6,0%
هامش الفوائد	7 742 807	8 540 814	10,30%	9 245 598	8,3%
عمولات محصلة	2 247 263	2 290 577	1,90%	2 572 675	12,3%
عمولات مدفوعة	-333 395	-339 423	1,80%	-455 730	34,3%
هامش على العمولات	1 913 868	1 951 154	1,90%	2 116 945	8,5%
صافيالأرباحوالخسائرعلىالأدواتالماليةبالقيمةالعادلة حسب النتيجة	1 093 341	441 412	-59,60%	982 990,0	122,7%
صافيالأرباحوالخسائرعلىالأصولالماليةالمتاحةللبيع	100 886	211 536	109,70%	229 923,0	8,7%
نتيجة أنشطة السوق	1 194 227	652 948	-45,30%	1 212 913	85,8%
عائدات الأنشطة الأخرى	1 022 668	1 044 522	2,10%	884 515	-15,3%
تكاليف الأنشطة الأخرى	-376 343	-372 633	-1,00%	-469 956	26,1%
العائد الصافي البنكي	11 497 227	11 816 805	2,80%	12 990 015	9,9%
التكاليف العامة للاستغلال	-5 827 763	-6 261 222	7,40%	-6 678 453	6,7%
مخصصاتالإهلاكاتوانخفاضاتالقيمةللأصولالثابتةالملموسة وغيرالملموسة	-666 100	-672 006	0,90%	-696 947	3,7%
النتيجة الإجمالية للاستغلال	5 003 364	4 883 577	-2,40%	5 614 615	15,0%
تكلفة المخاطرة	-1 778 322	-1 439 956	-19,00%	-1 616 531	12,3%
نتيجة الاستغلال	3 225 042	3 443 621	6,80%	3 998 084	16,1%
حصةالحصيلةالصافيةللشركاتالمسجلةوفقطريقةنسبةالملكية	81 621	97 733	19,70%	103 652	6,1%
صافيالأرباحوالخسائرعلىأصولأخرى	17 306	74 609	331,10%	-111 741	-249,8%
تغيرات قيم فوارق الاقتناء	-	0		-31 514	
النتيجة قبل احتساب الضرائب	3 323 969	3 615 963	8,80%	3 958 481	9,5%
ضرائب على الأرباح	-631 790	-961 233	52,10%	-1 123 654	16,9%
النتيجة الصافية	2 692 179	2 654 730	-1,40%	2 834 827	6,8%
الأرباح خارج المجموعة	748 315	699 195	-6,60%	798 641	14,2%
النتيجة الصافية حصة المجموعة	1 943 864	1 955 535	0,60%	2 036 186	4,1%

المصدر: البنك المغربي للتجارة الخارجية – حسابات موطدة طبقا للمعايير المالية لإعداد التقارير المالية

2. الحصيلة الموطدةطبقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

الجدول 7 : الحصيلة الموطدة للمجموعة في الفترة 2014-2016

الأصول – بآلاف الدراهم	2014	2015	التطور	2016	التطور
قيم الصندوق والبنوك المركزية والخزينةالعامة ومصلحة الشيكات البريدية	9 966 747	10 403 090	4,40%	12 155 637	*16,8%*
الأصول المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة	28 609 790	25 760 228	-10,00%	38 890 923	*51%*
أدوات التغطية المشتقة	-	7 207		2 938	*-59,2%*
أصول مالية متاحة للبيع	4 891 427	6 846 572	40,00%	8 317 725	*21,5%*
القروض والديون على مؤسسات الائتمان وما يماثلها	16 072 610	20 971 036	30,50%	21 221 229	*1,2%*
القروض والديون على الزبناء	155 152 943	173 279 696	11,70%	179 774 222	*3,7%*
فارق إعادة التقييم لأصول المحافظ المغطاة بمعدلات الفائدة	-	-			
الاستثمارات الممتلكة حتى أجل الاستحقاق	18 153 337	24 559 458	35,30%	25 136 170	*2,3%*
الضريبةالمستحقةالدفع -أصول	199 008	63 550	-68,10%	414 191	*551,8%*
الضريبةالمؤجلة - أصول	445 733	473 814	6,30%	521 548	*10,1%*
حسابات التسوية وأصول أخرى	4 978 851	5 364 187	7,70%	6 440 776	*20,1%*
أصول غير جارية موجهة للتفويت	-	-		-	
حصص في الشركات حسب طريقة نسبة الملكية	513 766	585 787	14,00%	631 268	*7,8%*
العقارات الاستثمارية	835 047	3 035 131	263,50%	3 746 146	*23,4%*
الأصول الثابتة الملموسة	5 847 075	6 516 029	11,40%	6 988 825	*7,3%*
الأصول الثابتة غير الملموسة	744 273	703 525	-5,50%	828 970	*17,8%*
فوارق الامتلاك	832 470	852 310	2,40%	852 310	*0,0%*
مجموع الأصول	247 243 077	279 421 620	13,00%	305 922 878	*9,5%*

المصدر: البنك المغربي للتجارة الخارجية – حسابات موطدة طبقا للمعايير المالية لإعداد التقارير المالية

الخصوم – بآلاف الدراهم	2014	2015	التطور	2016	التطور
الأبناك المركزية،الخزينةالعامة، خدمة الشيكات البريدية	-	-		-	
الخصوم المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة	2 745 648	2 046 594	-25,50%	2 098 276	*2,5%*
أدوات التغطية المشتقة	2 018	-	-100,00%	-	
ديون تجاه مؤسسات الائتمان وما يماثلها	33 142 978	51 176 027	54,40%	49 708 268	*-2,9%*
ديون تجاه الزبناء	161 268 876	178 255 021	10,50%	190 050 335	*6,6%*
سنداتالمديونيةالمُصْدَرة	13 170 353	8 967 697	-31,90%	13 186 303	*47,0%*
فارقإعادةالتقييم لخصوم المحافظ المغطاة بمعدلات الفائدة	-	-		-	
الضريبةالجارية -خصوم	55 341	131 027	136,80%	641 287	*389,4%*
الضريبةالمؤجلة - خصوم	1 099 810	1 130 452	2,80%	1 198 242	*6,0%*
حساباتالتسويةوخصوم أخرى	7 636 569	6 315 040	-17,30%	14 278 900	*126,1%*
ديون مرتبطة بالأصول غير الجارية الموجهة للتفويت	-	-		-	
المخصصاتالاحتياطيةالتقنيةلعقودالتأمين	-	-		-	
المخصصاتالاحتياطيةللمخاطروالمصاريف	523 011	650 913	24,50%	685 204	*5,3%*
إعانات،صناديقعموميةمخصصة،وصناديقخاصةللضمان	-	-		-	
ديون تابعية	6 795 304	8 639 297	27,10%	10 493 376	*21,5%*
رأس المال و احتياطات مرتبطة	12 488 381	12 899 418	3,30%	13 299 090	*3,1%*
احتياطات موطدة				-	
- حصة المجموعة	1 481 861	2 101 501	41,80%	2 934 250	*39,6%*
- حصة الأقليات	4 000 114	4 381 320	9,50%	4 520 991	*3,2%*
أرباح وخسائر كامنة أو مؤجلة، حصة المجموعة	149 436	65 587	-56,10%	-9 794	*NS*
أرباح وخسائر كامنة أو مؤجلة، حصة الأقلية	-8 802	6 996	NS	3 323	*-52,5%*
صافي الأرباح للسنة المالية		-		-	
- حصة المجموعة	1 943 864	1 955 535	0,60%	2 036 186	*4,1%*
- حصة الأقلية	748 315	699 195	-6,60%	798 641	*14,2%*
مجموع الرساميل الذاتية الموطدة	20 803 169	22 109 552	6,30%	23 582 687	*6,7%*
مجموع الخصوم	247 243 077	279 421 620	13,00%	305 922 878	*9,5%*

المصدر: البنك المغربي للتجارة الخارجية – حسابات موطدة طبقا للمعايير المالية لإعداد التقارير المالية

IV. عوامل المخاطر

I. المخاطر المرتبطة بالبنك وقطاعه

1. تدبير مخاطر الطرف المقابل

ارتفعت القروض الموزعة (على الزبناء ومؤسسات الائتمان) من طرف البنك (نشاط موطد) إلى 201 مليار درهم إلى غاية متم دجنبر 2016 مقابل 194,2 مليار درهم إلى غاية متم يونيو 2015 .

ويعتزم البنك المغربي للتجارة الخارجية تطوير نطاق تدخله أكثر فأكثر في قطاع المقاولات والصناعات الصغرى والمتوسطة، باعتبار أن هذا المجال يدر هوامش أفضل ويقدم العديد من الفرص ليس فقط المتعلقة بالقروض البنكية وإنما كذلك على مستوى الخدمات الاستشارية الخاصة بالتمويل وإعادة الهيكلة.

منذ سنة 2015، تراجعت جودة المحفظة في الدول التي تعمل بها المجموعة بشكل طفيف بالنسبة لكافة القطاع البنكي. ويعتبر التأثير على المصارف والشركات التابعة أكثر اعتدالا (باستثناء غانا وكينيا و BHB) مما يجسد تحسنا في تدبير المخاطر.

ويبقى تطور الديون معلقة الأداء اكثر استدامة من تطور القروض، لا سيما مع دخول تدابير التناسق حيز التنفيذ ووضعيات أكثر صرامة من قبل السلطات التنظيمية. فارتفعت عوارض أداء المجموعة إلى 7,8% في 2016 مقابل 7,04% في 2015.

من ناحية أخرى، تتشكل محافظ الهيئات التابعة للمجموعة بإفريقيا من الشركات الكبرى وتمثل بالتالي ضمانات متينة، مما يفسر المستوى المنخفض لنسبة العوارض مقارنة مع القطاع.

وبذل البنك مجهودا ملحوظا لتطهير محفظته من ديون الزبناء، وهو المجهود الذي يواصله البنك في إطار سياسته لتدبير المخاطر والمطابقة للقواعد الاحترازية التي نص عليها بنك المغرب وكذا الممارسات السليمة في مجال تدبير المخاطر.

لهذا الغرض، وضع البنك منظومة لتدبير المخاطر تعتمد على عدة أجهزة للحكامة من جهة وعلى تدبير اعتيادي من جهة أخرى.

كما ينخرط في تدبير ومراقبة قروض البنك والمجموعة كل من :

- لجنة الافتحاص والمراقبة الداخلية للمجموعة ؛
- لجنة الإدارة العامة، المكلفة بتفعيل العمليات والتدابير التشغيلية للتوجهات الاستراتيجية للمجموعة وتتبعها.
- لجان القروض التي تصادق على كافة التعهدات؛
- لجنة مراقبة الحسابات المختلة وإسقاط درجات التصنيف ؛
- لجنة مخاطر المجموعة التي تدعم مجلس الإدارة في مجال استراتيجية وتدبير المخاطر، لا سيما من خلال الحرص على أن تلائم الاستراتيجية العامة للمخاطر مستوى المخاطر للبنك والمجموعة ودرجة تحقق المخاطر وأهميتها النظامية وحجمها وأسسها المالية.
- لجنة توجيه وتدبير مخاطر المجموعة ولجنة توجيه وتدبير مخاطر البنك المغربي للتجارة الخارجية. وتتأكد هاتان اللجنتان المنبثقتان عن لجنة الإدارة العامة من فعالية تدابير توجيه المخاطر وملائمتها مع سياسة تدبير المخاطر المحددة على مستويات مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل.

ويندرج النشاط الائتماني للبنك في إطار السياسة العامة للائتمان المعتمدة من طرف الأجهزة العليا للبنك. ومن ضمن المبادئ الرئيسية نجد متطلبات المجموعة من حيث أخلاقيات المهنة و تخصيص المسؤوليات ووجود واحترام المساطر والصرامة في تحليل المخاطر. وتم تنزيل هذه السياسة العامة على شكل سياسات ومساطر خاصة تتماشى وطبيعة أنشطة الأطراف المقابلة، اعتمادا بالأساس على نظام داخلي للتصنيف ونظام لتفويض السلطات ونظام لتدبير الحدود بغية الحد من مخاطر التركيز.

يتجسد نظام تفويض السلطات من خلال مستويين للموافقة، حسب فئة الزبناء والمبلغ المجمع للتسهيلات المقترحة على الزبون ونوع التعرض (شركات عمومية ونصف عمومية، التعرضات داخل البنوك...).

يعتبر نظام تصنيف البنك نظاما ثنائي الأبعاد، يجمع بين تصنيف القروض الذي يسمح بتقييم المخاطر المرتبطة بالمعاملات وتصنيف مالي اعتمادا على الوضعية المالية للمدين. وفضلا عن الجوانب الكمية، يتم الأخذ بعين الاعتبار مؤشرات نوعية أخرى لإعداد التصنيف (مثل مؤهلات النمو، قطاع النشاط، تصنيف الشركة الأم، مخاطر الدول وكذا عوارض الأداء).

في إطار مقتضيات بازل، قام بنك المغرب بتحديد العدد الأدنى للأصناف التي يجب أن يتضمنها نظام التصنيف. وعليه، يلزم الحد الأدنى التالي :

- 7 أصناف بالنسبة للأطراف المقابلة السليمة
- صنف واحد بالنسبة للأطراف المقابلة متعثرة الأداء

وفق سلم التصنيف المعتمد من طرف مجموعة البنك المغربي للتجارة الخارجية لإفريقيا، يتوزع التصنيف النهائي للزبناء على 11 مستوى :

الفئة		الصنف	التعريف
درجة الاستثمار	مخاطر محدودة	1	مستقر لحد أقصى على الأمدين القصير والمتوسط؛ مستقر جدا على الأمد الطويل؛ يتميز بملاءته حتى عند وقوع تحولات خطيرة
		2	مستقر جدا على الأمدين القصير والمتوسط؛ مستقر على الأمد الطويل؛ ملاءة كافية حتى عند وقوع أحداث سيئة متواصلة
		3	يتميز بملاءته في الأمدين القصير والمتوسط، حتى بعد مواجهة صعوبات كبيرة، ويمكن استيعاب التطورات السيئة الطفيفة التي قد تقع
		4	مستقر جدا على الأمد القصير، بدون أي تغيير يؤثر على القرض المنتظر في السنة المقبلة، مؤونة كافية على الأمد المتوسطة من أجل ضمان وجوده ؛ تطور غير أكيد على الأمد الطويل

	مخاطر متوسطة	5	مستقر على الأمد القصير، بدون أي تغيير يؤثر على القرض المنتظر في السنة المقبلة، لا يمكن استيعاب إلا التطورات السيئة الصغيرة التي قد تقع على الأمد المتوسط
		6	قدرة محدودة على استيعاب التطورات السيئة غير المنتظرة
		7	قدرة محدودة جدا على استيعاب التطورات السيئة غير المنتظرة
أقل من درجة الاستثمار	مخاطر مرتفعة	8	قدرة ضعيفة على تسديد الفوائد والأصل في أجلها. إن كل تغيير في الظروف الاقتصادية والتجارية الداخلية والخارجية سيعقد من احترام التعهدات
		9	عدم القدرة على تسديد الفوائد والأصل في أجلها. ويرتبط احترام التعهدات بالتطور الإيجابي للظروف الاقتصادية والتجارية الداخلية والخارجية
	مخاطر مرتفعة جدا	10	مخاطر قوية جدا للتخلف عن الأداء، عدم القدرة على تسديد الفوائد والأصل في أجلها. تخلف جزئي عن أداء الفوائد و رأس المال
		11	تخلف كلي عن أداء الفوائد و رأس المال

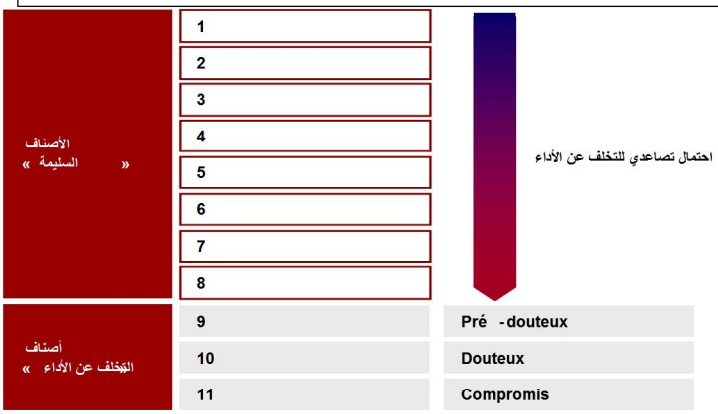

المصدر : البنك المغربي للتجارة الخارجية

تتوزع التعهدات حسب أصناف المخاطر إلى غاية متم دجنبر 2016 على الشكل التالي :

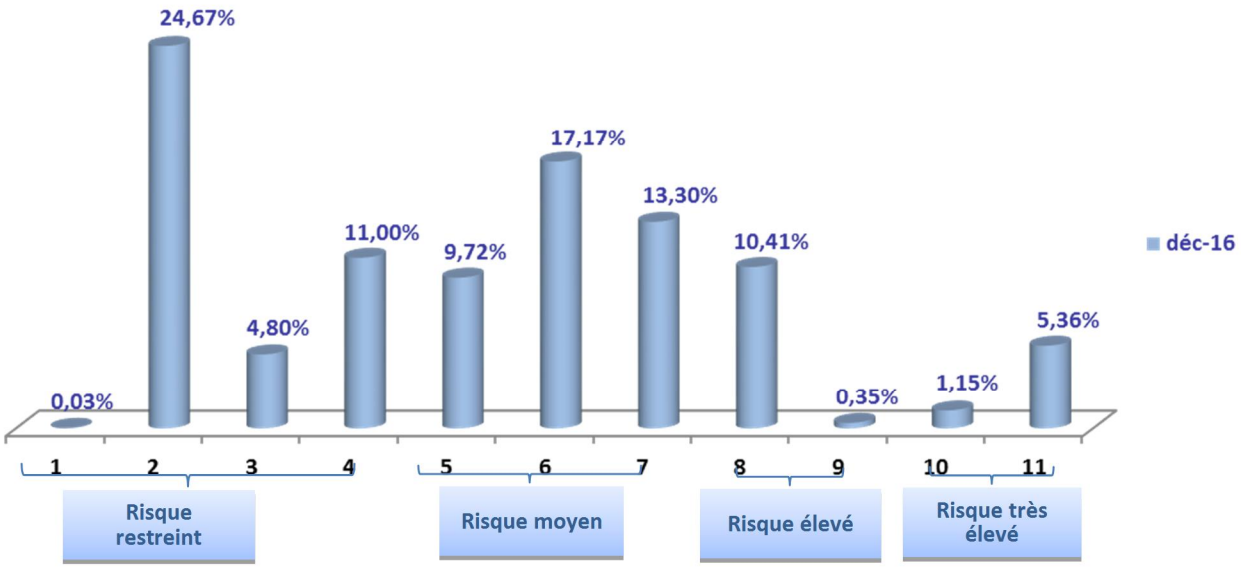

2) مخاطر النسب والسيولة

أ. مناهج اتخاذ القرار في مجال تدبير الأصول والخصوم

تتولى لجنة ALCO مهمة الإشراف على تدبير مخاطر نسب الفائدة والسيولة وتتوصل بشكل منتظم بتقارير حول الامتثال للحدود الأقصى وخطوط التصرف الموضوعة.

تقوم لجنة الافتحاص والمراقبة الداخلية بدراسة إطار تدبير السياسات الرئيسية في مجال نسبة السيولة وتقوم بعرضها على موافقة المجلس الإداري.

يصادق المجلس الإداري على إطار التدبير ويتم إخباره بوضعية نسب الفائدة والسيولة للبنك المغربي للتجارة الخارجية.

وضمن قطب المالية، يسهر قسم تدبير الأصول والخصوم على إعداد سياسات واستراتيجيات ومخططات استعجالية في مجال تدبير مخاطر نسب الفائدة والسيولة كما يوصي ويراقب الحدود القصوى المندرجة في هذا الإطار.

ب. مخاطر السيولة العامة

بلغ معامل السيولة في الأمد القصير وعلى أساس موطد 135% مع متم دجنبر 2016 هو ما يفوق الحدود التنظيمية لبنك المغرب البالغة في 70%.

إلى غاية متم دجنبر 2016، سجل فارق السيولة في أفق 12 شهرا فائضا في السيولة قدره + 12,7 مليار درهم مقابل + 10,4 مليار درهم مع متم دجنبر 2015.

ت. مخاطر نسب الفائدة العامة

خلصت نتائج اختبارات الضغط المنجزة إلى غاية 31 دجنبر 2016 والمتعلقة بتأثيرات تغير في نسب الفائدة ب200 نقطة أساس على هامش الفائدة والقيمة الاقتصادية للأموال الذاتية إلى مطابقتها للحدود المسطرة من طرف لجنة ALCO.

وبالفعل، يقدر هذا التأثير بمبلغ 101 مليون درهم أي 1,7% من العائد الصافي البنكي التوقعي لسنة 2016 والذي يقل عن الحدود المسطرة من طرف لجنة ALCO في 5%.

ويقدر تغير القيمة الاقتصادية للأموال الذاتية في مواجهة أزمة للنسب ب200 نقطة أساس بمبلغ 635 مليون درهم، أي 3,7% من الأموال الذاتية التنظيمية، وهو مستوى أقل من الحدود المسطرة من طرف لجنة ALCO في 20%.

وعليه، يبلغ فارق نسب الفائدة في أفق 12 شهرا (فائض الأصول على الخصوم بسعر فائدة قابل للمراجعة) + 3,1 مليون درهم إلى غاية 31 دجنبر 2016، مقابل 3,2+ مليون درهم في نهاية دجنبر 2015.

3. مخاطر نسب الفوائد والسيولة (مخاطر السوق)

1.تحليل مخاطر السيولة

تبلغ الخصوم النقدية 12 955 مليون درهم بمدة تساوي 2,39 يوما، بينما تبلغ الأصول السائلة 32 600 مليون درهم.

من ناحية أخرى، نشير إلى أن 99.71 %من قيمة أصول السندات تتكون من سندات الخزينة مما يضمن سيولة شبه كاملة . تبلغ هذه الفئة من الأصول 7 029 مليون درهم.

2تحليل مخاطر نسب الفائدة

تتشكل الأصول أساسا من السندات المكونة من سندات الخزينة وسندات الدين والسندات.

وتمول هذه الأصول أساسا من طرف خصوم قصيرة الأجل بمدة 2.39 يوما.

وتقدم محفظة السندات (إلى غاية 31 دجنبر 2016) نسبة للمردودية المتوسطة قدرها 2,64% بمدة متوسطة تبلغ 3,63 سنة وحساسية متوسطة تبلغ 3,53 سنة. وبلغ جاريها حسب قيمة السوق 7399 مليون درهم. وترتب عن التطور الموازي لنسب الفائدة ب + 100 نقطة أساس خسارة متوسطة قدرها 255 مليون درهم.

وسيتجسد التطور الموازي لنسب الفائدة ب+ 200 نقطة أساس بخسارة متوسطة قدرها 507 مليون درهم. وسيتجسد التطور الموازي لنسب الفائدة ب+ 200 نقطة أساس بخسارة متوسطة قدرها 240 مليون درهم.

ويقدم طيف الحساسيات أدناه اختيار توزيع الحساسية الكلية في مختلف فئات السندات وبالتالي اختيار توقع مخاطر نسب الفائدة في مختلف الآجال.

ويوضح الرسم البياني أدناه تشكل محفظة السندات في غالبيتها من السندات ذات الأجل القصير والمتوسط.

طيف حساسية محفظة السندات للبنك المغربي للتجارة الخارجية إلى غاية 31 دجنبر 2016

Source : BMCE Ba

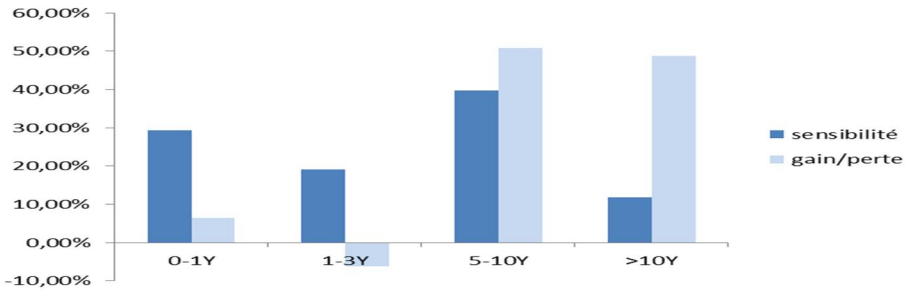

3 مخاطر الصرف

الجدول 8 : مخاطر الصرف حسب أنواع العملات

العملات	الوضعية بالعملات*	مقابل القيمة بآلاف الدراهم	%من الأموال الذاتية
EUR	-5 946	-63 352	0,38%
LYD	4	32,0898	0,00%
SEK	836	931,6384	0,01%
CHF	-1 081	-10 722	0,07%
TND	34	148,8146	0,00%
CAD	-62	-465	0,00%
DZD	3 918	357,41955	0,00%
KWD	387	12 772	0,08%
SAR	9305	25005,79175	0,15%
AED	3 194	8 768	0,05%
JPY	-66	-6	0,00%
DKK	3 736	5 354	0,03%
NOK	1 537	1 800	0,01%
USD	-29 277	-295 189	1,79%
GBP	232	2 894	0,02%

المصدر: البنك المغربي للتجارة الخارجية

(*) أصول –خصوم بنفس العملة + /- تعهدات صافية لأجل +/- دلتا الخيارات

- المعطيات إلى غاية 31 دجنبر 2016

المصدر : البنك المغربي للتجارة الخارجية

يبلغ مجموع وضعيات الصرف الصافية :

- بالنسبة للوضعيات الطويلة : 58 065 ألف درهم ، أي 0.35%من الأموال الذاتية الصافية
- بالنسبة للوضعيات القصيرة : 369 734 ألف درهم، أي 2.24%من الأموال الذاتية الصافية

يبين الجدول أعلاه بأن البنك المغربي للتجارة الخارجيةلإفريقيا يظل في الحدود الاحترازية التي أعدها بنك المغرب والمحددة في 10% بالنسبة للأموال الذاتية حسب كل عملة و 20% بالنسبة لمجموع العملات.

3. المخاطر التنظيمية

شكل تطوير القواعد التنظيمية في الدول التي تتواجد بها المجموعة موضوع يقظة دائمة من طرف المصارف المحلية التابعة للمجموعة وكذا من طرف مركز الذكاء الاقتصادي. ويتم بشكل دوري مشاركة هذه النتائج مع فرق المخاطر في إطار منظومة المخاطر

بالمجموعة، بغية تقدير التوقعات المحتملة على محافظ البنوك المحلية وبالتالي على المجموعة. ويتم أخذ هذه العناصر بعين الاعتبار من أجل تحديد حدود التعرض على أساس الحسابات الاجتماعية والحسابات الموطدة.

الجدول 9 : نسبة الملاءة إلى غاية 31 دجنبر 2016 (بازل ///) على أساس موطد

	الأصول المرجحة (بآلاف الدراهم)
مخاطر الائتمان المرجحة	195 243 881
مخاطر السوق المرجحة	9 950 723
مخاطر التشغيل المرجحة	21 626 047
مجموع الأصول المرجحة	226 820 651

الجدول *10* : المعامل الأدنى للملاءة

	المبلغ (بآلاف الدراهم)
مخاطر الائتمان المرجحة	20 572 728
مخاطر السوق المرجحة	27 926 180
مخاطر التشغيل المرجحة	226 820 651
مجموع الأصول المرجحة	12,3%

وتظل نسبة ملاءة البنك التي تجسد قدرته على الوفاء بكافة تعهداته من خلال أمواله الذاتية فوق المعيار التنظيمي المحدد في 12%

وتبلغ هذه النسبة 12,3% على أساس موطد مع متم النصف الثاني من سنة 2016.

من ناحية أخرى، يعرض الجدول التالي تطور المعامل الأدنى التوقعي لملاءة مجموعة البنك المغربي للتجارة الخارجية لإفريقيا إلى غاية متم 2017 :

الجدول *11* : المعامل الأدنى التوقعي للملاءة

أساس فردي	دجنبر 2016	يونيو 2017	دجنبر 2017
معامل CoreTier I	8,90%	8,10%	8,00%
معامل الدعامة الأولى	9,00%	9,10%	9,20%
معامل الملاءة	13,00%	13,10%	13,20%

أساس موطد	دجنبر 2016	يونيو 2017	دجنبر 2017
معامل CoreTier I	8,50%	8,40%	8,40%
معامل الدعامة الأولى	9,10%	9,20%	9,40%

معامل الملاءة	12,30%	12,30%	12,40%

Source : BMCE Bank

وتظل المعاملات التوقعية للبنك المغربي للتجارة الخارجية على أساس فردي وموطد في سنة 2017 أعلى من النسبة الدنيا التنظيمية الجاري بها العمل : 9,0% على مستوى معامل الملاءة على الأموال الذاتية من الفئة 1 (CET1) و الأموال الذاتية العامة بفضل السياسة الداخلية لتدبير رأس المال.

4. مخاطر محفظة المساهمات

إلى غاية متم 2016، بلغت المخصصات الاحتياطية لنقص القيمة، على أساس مجمع480 مليون درهم مقابل 703 مليون درهم مع متم سنة 2015، أي بانخفاض ملحوظ قدره – 32% . وتهم المخصصات الاحتياطية شركات في طور التصفية ESFG (159 مليون درهم) ،ESI (135 مليون درهم)، حانوتي (122 مليون درهم)، EMAT (30 مليون درهم) .

وبلغ مجموع المخصصات حوالي 7 مليون درهم. أما المسترجعات فقد ارتفعت إلى 228 مليون درهم أي باسترجاع صافي قدره 222 مليون درهم.

5. مخاطر التشغيل

تعرف مخاطر التشغيل بكونها مخاطر الخسارة الناتجة عن عدم ملائمة أو اختلال في المساطر والإمكانيات البشرية والأنظمة الداخلية أو عن أحداث خارجية قد تؤثر على حسن سير النشاط.

تطمح منظومة تدبير مخاطر التشغيل لتحقيق هدف ثلاثي :

- الوقاية وتقييم مخاطر التشغيل ؛
- تقييم عمليات المراقبة الداخلية ؛
- وضع عمليات وقائية و/أو تصحيحية لمواجهة المخاطر الكبرى المحددة.

ويمكن تحليل وتقسيم المخاطر أو خسائر التشغيل وفق أهم المحاور التالية : الأسباب ، التأثيرات (على مستوى التأثير المالي أو غيره)، التنقيط، التأهيل ومستوى التحكم المصنفة حسب أنواع الأحداث المبينة في اتفاقية بازل.

6. مخاطر الدول

يقصد بمخاطر الدول المخاطر إمكانية تخلف أحد الأطراف السيادية لدولة ما أو رفضه الوفاء بالتزاماته تجاه الخارج لاعتبارات اجتماعية وسياسية أو اقتصادية أو مالية.

كما يمكن لمخاطر الدول أن تنجم عن الحد من التنقل الحر للرساميل أو لعوامل سياسية أو اقتصادية أخرى ويتم وصفها بالتالي بمخاطر التحويل. كما يمكن أن تترتب عن مخاطر أخرى ذات صلة بحدوث وقائع تؤثر على قيمة الالتزامات على الدولة المعنية (كوارث طبيعية، أزمات خارجية).

وعلى الرغم من تباطؤ النمو في العديد من الدول، يبقى التضخم في مستوى عال. ويعزى ذلك لعدة عوامل: تقلب الأسعار الغذائية و توقف الإعانات في الدول الريعية والانخفاضات القوية في قيمة العملات التي كان لها وقع كبير على أسعار المواد المستوردة.

وتراوحت إجراءات الدول حيال هذا التضخم القوي بين مراقبة الصرف (أنغولا، نيجيريا، زامبيا) والرفع من نسب الفائدة الرئيسية.

ويتم القيام باختبارات ضغط بشكل نصف سنوي من أجل تقييم تأثير هذه الظرفية على ملاءة المجموعة ونسبة عوارض الأداء. وتغطي هذه الاختبارات الدول التي تتوفر فيها المجموعة على تعرضات قوية وكذا الدول التي لا تعيش استقرارا سياسيا.

II. المخاطر المرتبطة بالسندات التابعية لأجل لا محدود

إن عوامل المخاطر المبينة بعده لا يمكن اعتبارها شاملة ولا يمكن ان تغطي كافة المخاطر التي يتضمنها استثمار في السندات التابعية لأجل لا محدود.

ويتم لفت انتباه المستثمرين المحتملين الراغبين في الاكتتاب في السندات التابعية لأجل لا محدود، موضوع هذا البيان للمعلومات بأن الاستثمار في هذا الصنف من السندات يخضع للمخاطر الرئيسية التالية :

1 المخاطر المرتبط بالطابع المركب لهذه الأدوات

تعتبر السندات موضوع هذا الإصدار الخاص بالسندات التابعية لأجل لا محدودأدواتمركبة باعتبار أن التسديدات النهائية المرتبطة بها لا يمكن توقعها كليا. ويمكن للمصدر حسب تقديره إلغاء تسديد الفوائد لمدة غير محددة وعلى أساس غير تراكمي. وهكذا، يمكن خفض القيمة الاسمية للسندات في حال بلوغ عتبة الانطلاق. من ناحية أخرى ينتظر ارتفاع في القيمة الاسمية لكنها تبقى خاضعة لموافقة بنك المغرب. وأخيرا يمكن الزيادة في القسيمة لكنها تبقى حسب تقدير المصدر ولا توجد أية آلية حاسمة لتفعيله. وهذه الجوانب هي التي تجعل من التدفقات النقدية المستقبلية للسندات صعبة التوقع كما تلجأ هذه التوقعات لعدة فرضيات ومعايير (الصحة المالية للمصدر، المستوى التوقعي للنسب الاحترازية، التزامات وواجبات أخرى للمصدر،...). وهذا ما يجعل تدبير هذه السندات ولا سيما تقييمها أمرا معقدا.

2 المخاطر المرتبطة بالطابع اللامحدود للسندات التابعية

يتم إصدار السندات التابعية لأجل لا محدود لمدة غير محدة وبالتالي لا يمكن القيام بالتسديد النهائي لرأس المال إلا بمبادرة من المصدر وبعد موافقة قبلية من طرف بنك المغرب. لا يمكن ان يتم هذا التسديد قبل مدة 5 سنوات ابتداء من تاريخ الإصدار، مع مراعاة أجل مسبق أدناه خمس سنوات. ومن المكن ألا يمارس المصدر خيار التسديد الذي يمتلكه.

3 المخاطر المرتبطة ببند التابعية

يشكلرأس المال موضوع بند التابعية حيث في حال تصفية المصدر، يتم تسديد السندات التابعية لأجل لا محدود بسعر يساوي القيمة الاسمية. ولا يتم هذا التسديد إلا بعد تعويض جميع الدائنين ذوي أفضلية أو العاديين وبعد جميع الاقتراضات التابعية التي أصدرتها الشركة المصدرة أو التي ستصدرها لاحقا في حدود المبالغ المتاحة. وفي حالة خفض القيمة الاسمية، لا يلتزم المصدر تجاه حاملي السندات بالحد من هذه التوزيعات أو توقيفها. وفي حالة عدم احترام الحقوق التنظيمية المذكورة ، يمكن لبنك المغرب بدلا أو إضافة للعقوبات التاديبية المنصوص عليها في القانون 12-103 (القانون البنكي) منع أو حد التوزيع من طرف مؤسسة ائتمان لأرباح الأسهم على المساهمين. وذلك طبقا للمادة 91 من القانون المذكور.

4 المخاطر المرتبطة بانخفاض القيمة الاسمية للسندات (آلية امتصاص الخسائر)

عندما تصبح نسبة الدعامة 1 (CET 1) كما عرفها بنك المغرب أقل من المستوى المحدد من طرف المصدر (المحدد في 6,0% في إطار هذا البيان للمعلومات وذلك طبقا لمقتضيات النشرة التقنية لبنك المغرب التي تحدد كيفيات تطبيق المنشور 14/G/2013 المتعلق بالأموال الذاتية لمؤسسات الائتمان) على أساس فردي او موطد، يتم خفض قيمة السندات بالمبلغ الموافق للفرق (بعد تأثير ضريبي) بين الأموال الذاتية الأساسية من الفئة 1 (CET 1)النظرية بشكل تسمح ببلوغ 6,0% من نسبة الدعامة 1 والأموال الذاتية الفعلية CET 1.

يتم حساب الفوائد على أساس اسمي يخضع لتعديل كما هو محدد في آلية امتصاص الخسائر.

بيد أنه بعد انخفاض محتمل في القيمة الاسمية للسندات وإذا كانت الوضعية المالية للمصدر التي تطلبت هذا الخفض قد تحسنت، يمكن للبنك المغربي للتجارة الخارجية لإفريقيا أن يطلق على الفور بعد موافقة بنك المغرب آلية رفع قيمة جزء القيمة الاسمية الذي خضع لخفض القيمة بشكل كلي او جزئي. ويبقى مبلغ رفع القيمة الاسمية حسب تقدير المصدر ولا يمكن تحديده بطريقة حاسمة.

ويحرص البنك المغربي للتجارة الخارجية لإفريقيا بشكل دائم على احترام القواعد الدولية للجنة بازل والتوجيهات التنظيمية لبنك المغرب. ولهذا الغرض، تتوفر المجموعة على سياسة لتوجيه المخاطر التنظيمية تسمح لها ب :

- التوفر على قاعدة مالية متينة تسمح بمواجهة كافة هذه الالتزامات ؛
- احترام كافة النسب التنظيمية التي يتطلبها بنك المغرب ؛
- تشكيل دعامة إضافية للأموال الذاتية تسمح بامتصاص أزمات اختبارات الضغط التنظيمية والداخلية وضمان احترام العتبات بعد اختبارات الضغط وهي :
  - نسبة الأموال الذاتية من الفئة 1 أقل من 9,0% (مقابل 9,1% على أساس موطد بالنسبة للبنك المغربي للتجارة الخارجية إلى غاية 31 دجنبر 2016) ؛
  - نسبة الأموال الذاتية من الفئة 1 والئة 2 تساوي على الأقل 12,0 (مقابل 12,3% على أساس موطد بالنسبة للبنك المغربي للتجارة الخارجية إلى غاية 31 دجنبر 2016) ؛
- الاستجابة لمتطلبات السلطات التنظيمية بخصوص التصريح بنسب الملاءة.

5 المخاطر المرتبطة بإمكانية إلغاء تسديد مبلغ الفوائد

يخضع المستثمر لمخاطر إلغاء أداء مبلغ الفوائد (كليا أو جزئيا) لمدة لا محدودة وعلى أساس غير تراكمي. ويبقى قرار هذا الإلغاء خاضع لتقدير المصدر، بعد موافقة مسبقة من طرف بنك المغرب وذلك بغية مواجهة واجباته. ولا يعتبر إلغاء القسائم كحالة تخلف عن الأداء من طرف المصدر حيال حاملي السندات موضوع هذا الإصدار.

بيد أن البنك المغربي للتجارة الخارجية لإفريقيا يمكن ان يقرر حسب تقديره الرفع من مبلغ القسيمة التي سيتم أداءها والتي ستصبح بالتالي أكبر من مبلغ القسيمة المحددة طبقا لطريقة الحساب المبينة في هذا البيان. بيد أن الزيادة في الفوائد لا ترتبط بوقوع حدث أو أحداث معينة (مثل إلغاء القسائم السابقة). وهكذا، يمكن أن تكون الزيادة التلقائية في القسائم غير منسجمة مع الفوائد الاقتصادية والمالية للمصدر ومساهميه.

علاوة على ذلك، يبقى المبلغ السنوي للفوائد المطلوب أداءها في إطار هذه العملية أقل أهمية مقارنة مع مستويات الأموال الذاتية للبنك وبالتالي فمساهمته في احترام النسب التنظيمية يبقى محدودا جدا بل غير ملحوظ. وفي هذا الصدد، لا يعتزم البنك المغربي للتجارة الخارجية لإفريقيا اللجوء إلى إلغاء أداء مبلغ الفوائد في إطار سياسته لتوجيه المخاطر التنظيمية.

6 المخاطر المؤثرة على نسبة CET 1

يمكن أن يترتب عن تراجع نسبة CET 1 ، كما عرفها بنك المغرب، لمستوى أقل من 6,0% مما قد ينجم عنه انخفاض في القيمة الاسمية للسندات عدة عوامل من ضمنها :

- تحقيق خسائر مادية إثر ارتفاع محتمل في الديون المتعثرة أو تطور مادي لمحيط نسب الفائدة ؛
- إدراج معايير محاسبية جديدة ؛
- الدخول حيز التنفيذ لمتطلبات تنظيمية جديدة، لا سيما من حيث منهجية حساب النسب الاحترازية ؛
- ارتفاع الحصيلة غير مواكب بارتفاع كاف في مستوى الأموال الذاتية ؛
- توزيع استثنائي على المساهمين.

في حالة وقوع عامل أو عوامل من المخاطر، لا يمكن ان يتراجع مستوى نسبة CET 1 إلا في حال لم يتخذ البنك المغربي للتجارة الخارجية لإفريقيا ومساهميه كافة التدابير التصحيحية التي تسمح له باحترام كافة النسب التنظيمية التي يتطلبها بنك المغرب وهي : نسبة CET 1 أدناها 9,0% ونسبة الملاءة الدنيا في حدود 12,0%.

7 المخاطر المرتبطة بالسيولة وتداول السندات

إن السندات موضوع هذا البيان بحكم تركيبها لا تتكيف مع المستثمرين غير المؤهلين. وهكذا، فتداول هذه السندات يقتصر حصريا على المستثمرين المؤهلين حتى في السوق الثانوية. ويمكن أن يخفض هذا الحد من سيولة السندات موضوع هذا البيان مقارنة مع سندات أخرى غير محصورة التداول.

8 المخاطر المرتبطة بوجود عدة خيارات لدى المصدر

تتضمن السندات موضوع هذا البيان للمعلومات عدة خيارات لفائدة المصدر وهي :

- خيار التسديد المسبق
- خيار خفض ورفع القيمة الاسمية للسندات
- خيار إلغاء أداء مبلغ الفوائد

ويجب على كل مستثمر محتمل أخذ هذه الخيارات بعين الاعتبار عند الاستثمار حسب أهدافه وإكراهاته الخاصة. كما يتعين على المستثمر إدراج هذه الخيارات في مقترحه للمناقصة وكذا عند تحديد القيمة الصحيحة للسندات.

9 المخاطر المرتبطة باستدانة إضافية

يمكن للمصدر لاحقا إصدار ديون أخرى من مرتبة تساوي أو تفوق السندات موضوع هذا البيان للمعلومات. ويمكن لهذه الإصدارات أن تخفض القيمة القابلة للاسترجاع لهذه السندات في حالة تصفية المصدر.

تنبيه

لا تمثل المعلومات الواردة أعلاه سوى جزء من بيان المعلومات المؤشر عليه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل تحت المرجع رقم VI/EM/013/2017 **في** 9 **يونيو** 2017

وتوصي الهيئة المغربية لسوق الرساميل بقراءة بيان المعلومات كاملا والموضوع رهن إشارة العموم باللغة الفرنسية